# حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS
العدد الثامن - يوليو 2006م - جمادى الآخرة 1427هـ
الرياض - المملكة العربية السعودية


## لم يحدث بعد

تجري الجمعية الاتصالات اللازمة بالجهات المسئولة بالمملكة لترتيب زيارة وفد من الجمعية للدفعة الثانية من المعتقلين السعوديين العائدين من معتقل غوانتانامو، ومن المتوقع أن تتم هذه الزيارة خلال الأسبوعين الأولين من الشهر الحالي، وهي زيارة تستكمل الزيارة التي قامت بها الجمعية للدفعة الأولى في الشهر الماضي.

## آخر خبر

الرياض – حقوق:
أعادت لجنة الدراسات والاستشارات بالجمعية انتخاب الدكتور عمر بن زهير حافظ رئيساً للجنة في دورتها القادمة، واختيار الأستاذة سهيلة زين العابدين حماد نائباً للرئيس خلفاً للدكتورة نورة اليوسف، جاء ذلك في اجتماع اللجنة بمقر الجمعية بالرياض في الأول من جمادى الآخرة الموافق للسابع والعشرين من يونيو 2006 .
رأس الاجتماع الدكتور عمر حافظ، وبحضور كل من: الدكتور علي عباس الحكمي، الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم سجيني، الأستاذة سهيلة زين العابدين حماد، والدكتور إبراهيم بن حمد القعيد.


ص٣ ذوو العتيبي والزهراني يشككان في الرواية الأمريكية

ص٥ توصيات بناءة لاجتماع أهالي المعتقلين في غوانتانامو

ص٧ من المسؤول عن تأجيج المشاعر؟

ص١٠ موقف اتفاقيات جنيف من أسرى غوانتانامو


## الملك يوجه أجهزة الدولة بسرعة التجاوب مع (هيئة حقوق الإنسان)

الرياض – حقوق:
أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعميماً إلى جميع الأجهزة الحكومية في الدولة، يؤكد فيه ضرورة التعاون مع (هيئة حقوق الإنسان)، بتقديم كل مساعدة لها، وتوفير ما تطلبه من معلومات، أو استفسارات.
وأكد التعميم ضرورة التجاوب سريعاً مع ما تطلبه الهيئة من معلومات، خصوصاً ما يتعلق منها بتظلمات وشكاوى المواطنين أو العاملين في قطاعات الدولة كافة، مع الإسراع في ذلك تحقيقاً للهدف من إنشاء الجمعية.
وأشار التعميم إلى خطاب رئيس هيئة حقوق الإنسان تركي بن خالد السديري، المرفوع إلى خادم الحرمين الشريفين، الذي جاء فيه أنه «بدأت ترد إلى الهيئة أعداد محدودة من المعاملات التي تحتوي على شكاوى وتظلمات بحق بعض الأجهزة الحكومية أو الهيئات التابعة لها، وأن الهيئة قامت بتوجيه خطابات لعدد من الجهات الحكومية، تستفسر فيها عما لديها تجاه ما هو مقدم لهيئة حقوق الإنسان من أصحاب القضايا، إلا أن الهيئة تواجه بالصمت التام من الجهات المعنية».
واقترح رئيس الهيئة في خطابه توجيه الوزراء ورؤساء الدوائر الرسمية الأخرى كافة، بضرورة التعاون مع هيئة حقوق الإنسان في ما يحقق أهدافها، وذلك من خلال تقديم كل مساعدة ممكنة لها، ابتداءً من توفير جميع ما تطلبه من معلومات واستفسارات، مما له صلة بما يرد إليها من تظلمات وشكاوى من المواطنين أو العاملين في قطاعاتها»، وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين أو ثلاثة كحد أقصى من تاريخ تسلمها.

## السعودية تتسلم دفعة جديدة من سجناء غوانتانامو

الرياض -حقوق:
صرح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية بأن الجهود المكثفة التي بذلتها الجهات المختصة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين قد أسفرت عن استعادة ثلاثة عشر مواطنا سعوديا من خليج غوانتانامو، إضافة إلى شخص تركستاني الجنسية والداه من المقيمين في المملكة.
من جهته، أوضح المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء مهندس منصور بن سلطان التركي، أن أسماء المواطنين السعوديين والمقيم التركستاني الموقوفين في خليج غوانتانامو هي كالتالي :موسى عبدالوهاب عبدالقادر الهوساوي .يوسف خميس عبدالله السليماني .محمد سرور دخيل الله العتيبي .عبدالسلام غيثان مريف الشهري .عثمان أحمد عثمان الغامدي. صالح علي زهيد الخثعمي .عبدالعزيز عبدالرحمن عبدالعزيز البداح. صديق أحمد صديق نور تركستاني .راشد عبدالمصلح قايد القايد. طارق شلاح حسن الحربي.عبدالله محمد صالح الغانمي .إبراهيم محمد إبراهيم الناصر .سعد إبراهيم سعد البدنه .وسم عواد عمر الوسم.
وأشار إلى أن من له علاقة صلة بالمواطنين الذين تمت استعادتهم ويرغب في الاستفسار عنهم يمكن له الاتصال بالهاتف رقم 014034375 .

### خلال كلمة ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان الدولي ... السديري:

## المملكة تعمل على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وتدعو إلى التسامح وعدم التمييز

جنيف – واس:
أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي بن خالد السديري اهتمام حكومة خادم الحرمين بتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وإعطاء هذه المسألة قدرها بالشكل الذي يحفظ قيمها الأخلاقية والثقافية، والمرتبطة في المقام الأول باحترام الإنسان الذي كرمه الله عن سائر المخلوقات، وتنمية ثقافات تدعو للتسامح والعدل والمساواة وعدم التمييز.
وقال السديري في كلمة المملكة التي ألقاها أمام أعضاء مجلس حقوق الإنسان في دورته الأولى بجنيف: « بما أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ويعزز بعضها بعضا فإن وفد المملكة يؤكد للمجلس الموقر ومن خلال هذا المنبر على تعاونه مع جميع أفراد الأسرة الدولية لما فيه أمن وسلامة واستقرار مجتمعنا وبما يحفظ كرامته ويصون خصوصياته». وأضاف: «أن المملكة تستمد قوانينها وتشريعاتها من أحكام الشريعة الإسلامية السمحة التي تساوي بين جميع البشر وتدعو إلى التسامح والتآلف فيما بينهم، كما تؤمن حكومة المملكة بأن مسؤولية الحفاظ على حقوق الإنسان تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات يدعمها بذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات الصلة».

*تركي السديري*

## الجمعية تنفقد أوضاع السعوديين العائدين من غوانتانامو وتتأكد من تمتعهم بكافة الحقوق

الرياض – حقوق:
استمرارا لجهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة أوضاع المعتقلين السعوديين في غوانتانامو والوقوف على أحوالهم، قام وفد من الجمعية يوم الثلاثاء العاشر من شهر جمادى الأولى الموافق للسادس من يونيو 2006م بزيارة للسجناء السعوديين العائدين من معتقل غوانتانامو، وذلك بهدف تقديم التهنئة لهم والوقوف على مدى تمتعهم بكافة حقوقهم التي كفلتها لهم الأنظمة والقواعد الشرعية في المملكة.
وأوضح الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية في تصريحات صحفية، أن الهدف من الزيارة هو التحقق من طبيعة المعاملة التي كان يواجهها هؤلاء المعتقلين في غوانتانامو، وأساليب التحقيق معهم والقضايا التي نسبت إليهم، والتحقق من مدى تورطهم في قضايا حقوقية أو جنائية أو أمنية تمس مصلحة الوطن والمواطنين. وأضاف أن الجمعية ستتبنى قريبا التنسيق مع كافة منظمات حقوق الإنسان الدولية من أجل إبراز هذه القضية والضغط على الحكومة الأمريكية للإفراج عن بقية المعتقلين في سجون غوانتانامو.
وجاء في بيان صادر عن الجمعية أن الوفد التقى بمدير عام سجون المباحث وبعض المسؤولين في السجن، ثم اجتمع بالسجناء واستمع لشرح مفصل عن ظروف اعتقالهم في غوانتانامو، كما اطمأن على صحة السجناء والتأكد من تلقيهم العناية الصحية والمعاملة الحسنة بعد وصولهم أرض المملكة.
وأعربت الجمعية في بيانها عن شكرها وتقديرها لجهود وزارة الداخلية وما يبذله المسؤولون فيها من أجل هؤلاء المعتقلين، سواء من عاد منهم أو من ينتظر عودتهم.
وأكد البيان بأن الجمعية ستتابع بالتنسيق مع الجهات المعنية قضية المعتقلين بما يكفل إطلاق سراحهم أو حصولهم على محاكمات عادلة.
ضم وفد الجمعية كل من الدكتور بندر بن محمد الحجار رئيس الجمعية، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية، الدكتور صالح الخثلان، الدكتور عبد الرحمن العناد، الدكتور إبراهيم القعيد، الدكتور صالح الشريدة، الدكتور عبد الجليل السيف والأستاذ خالد الفاخري.

## الافتتاحية

## حقوق الإنسان: داخليا ودوليا

شهد الشهر الماضي أحداثا مهمة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، وكانت قضية معتقلي جوانتانامو وتسلم المملكة دفعتين منهم والانتحار المزعوم لثلاثة معتقلين في قمة هذه الأحداث وفي قائمة أجندة وسائل الإعلام المحلية والدولية. وقد سجلت الجمعية حضورا مميزا عندما أتاحت لها السلطات السعودية الالتقاء بالدفعة الأولى من العائدين من المعتقل، ولأهمية الموضوع فإن نشرة حقوق قد خصصت مساحات إضافية في هذا العدد لتغطية الأبعاد المختلفة لقضية المعتقلين.
واجتمع خلال الشهر مجلس حقوق الإنسان الجديد في دورته الأولى، وشاركت المملكة بصفتها أحد أعضائه ممثلة بهيئة حقوق الإنسان الحكومية، وجاء في كلمة المملكة: «إن المملكة تستمد قوانينها وتشريعاتها من أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، التي تساوي بين البشر، وتدعو إلى التسامح والتآلف فيما بينهم، كما تؤمن حكومة المملكة بأن مسؤولية الحفاظ على حقوق الإنسان تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، وتدعمها في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات الصلة».
وصدر خلال الشهر تعميم ملكي كريم موجه إلى جميع الأجهزة الحكومية في الدولة، يؤكد على ضرورة التعاون مع «هيئة حقوق الإنسان»، بتقديم كل مساعدة لها، وتوفير ما تطلبه من معلومات، أو استفسارات. وضرورة التجاوب سريعاً مع ما تطلبه الهيئة من معلومات، خصوصاً ما يتعلق منها بتظلمات وشكاوى المواطنين أو العاملين في قطاعات الدولة كافة، مع الإسراع في ذلك تحقيقاً للهدف من إنشاء الجمعية.
ثم توج خادم الحرمين الشهر بتوجيهاته الكريمة خلال جلسة مجلس الوزراء في الأسبوع الأخير من الشهر ضمنها حفظه الله تمديد فترة العفو الملكي عن المطلوبين أمنيا، وهي خطوة مهمة جديرة بالتأكيد والإشادة ونحن نمضي في طريقنا لتأسيس وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة الإنسانية.

## ولنا كلمة

### التزام الملك بحماية حقوق الإنسان

توجيهان كريمان من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله حفظه الله ينبغي أن لا يمران مرور الكرام ولابد من التوقف عندهما وقفات طويلة وتذكير كل مواطن ومسئول بهما وفي كل مناسبة.

التوجيه الأول صدر لجميع الأجهزة الحكومية في الدولة يؤكد فيه الملك على ضرورة التعاون مع هيئة حقوق الإنسان بتوفير كل ما تطلبه من معلومات أو استفسارات من الأجهزة الحكومية وضرورة التجاوب السريع معها فيما يتعلق بتظلمات وشكاوي المواطنين والعاملين في مختلف قطاعات الدولة. هذا التوجيه يذكرني بتوجيه مماثل صدر من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد رحمه الله لجميع الأجهزة الحكومية عندما أنشئت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قبل أكثر من سنتين وتبع ذلك التوجيه تأكيداً من سمو وزير الداخلية إلى جميع الأجهزة التابعة لها بضرورة التعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. أما التوجيه الثاني الذي أصدره الملك عبدالله حفظه الله فقد كان موجهاً إلى المجتمع ككل حيث جاء فيه «أنه لا يتناسب مع قواعد الشريعة السمحة ولا مع متطلبات الوحدة الوطنية أن يقوم البعض بجهل أو بسوء نية بتقسيم المواطنين إلى تصنيفات ما أنزل الله بها من سلطان، فهذا علماني.. وهذا ليبرالي .. وهذا منافق..وهذا إسلامي متطرف وغيرها من التسميات، والحقيقة أن الجميع مخلصون إن شاء الله ولا نشك في عقيدة أحد أو وطنيته حتى يثبت بالدليل القاطع أن هناك ما يدعو للشك لا سمح الله».

إن عدم رد بعض الأجهزة الحكومية على استفسارات الجمعية أو الهيئة يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، فهذا الإنسان لجأ إلى الهيئة أو الجمعية بعد أن وصل إلى طريق مسدود ولم يستطع الحصول على حقه. قد يكون المواطن على حق وقد يكون الجهاز الحكومي على حق وقد يحتاج النظام نفسه إلى تعديل ولكن في جميع الحالات فمن حق المواطن والمقيم أن يعرف وبالتفصيل ما هي حقوقه وما هي السبل النظامية للحصول عليها، ومن واجب الأجهزة الحكومية أن توفر له جميع المعلومات. أما فيما يتعلق بتصنيف المواطن إلى فئات فهذا أيضاً يترتب عليه الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان لحرمانه من حق العمل أو الصحة أو التعليم، ولا ينبغي أن يحرم مواطن من وظيفة معينة مثلاً لأنه ينتمي لفئة أو فكر معين. تهدف هذه التوجيهات الملكية الكريمة إلى بناء مجتمع تسوده المحبة والتسامح والعدل وحكم القانون، فلنعمل معاً لتحقيق رغبة الملك حفظه الله ورعاه لننعم جميعاً بثمار هذا المجتمع.

*د. بندر بن محمد الحجار*
*رئيس الجمعية*

### فرع جازان يتفقد سجن ترحيل الجوازات

جازان- حقوق:

نظم فرع الجمعية بمنطقة جازان يوم الأحد التاسع والعشرين من جمادى الأولى الموافق للخامس والعشرين من يونيو2006 م زيارة لسجن الترحيل بالجوازات في المنطقة، وذلك بهدف الاطلاع على السجن وتفقد أحوال السجناء، والاستماع إلى ملاحظاتهم وشكاواهم.

تأتي هذه الزيارة ضمن برنامج زيارات يقوم بها الفرع لعدد من الجهات ذات العلاقة، مثل زيارة السجن العام بجازان وسجن النساء.

ضم وفد الجمعية إلى سجن الترحيل كل من: الدكتور محمد بن مرعي الحارثي عضو الجمعية المتعاون، والمستشار الشرعي الأستاذ العباس بشير، والأستاذ عادل آل يوسف والأستاذ عواجي حكمي.

# د. الحجار يستقبل وزير الخارجية البريطاني الأسبق والوفد المرافق له

الرياض – حقوق:

استقبل سعادة رئيس الجمعية الدكتور بندر بن محمد الحجار في مقر الجمعية بالرياض يوم الاثنين 1427/5/2هـ الموافق 5/29/ 2006م وزير الخارجية البريطاني الأسبق اللورد دوجلاس هيرد والوفد المرافق له.

تأتي هذه الزيارة ضمن جدول زيارات الوزير لعدد من المسؤولين في المملكة للتعرف على التطورات التي طرأت على المملكة في جميع المجالات، والاطلاع على أهم إنجازاتها.

وقد رحب الدكتور الحجار بالوزير البريطاني وقدم له موجزاً عن الجمعية ولجانها وفروعها والأعمال التي تقوم بها وجهودها المستمرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

*جانب من الزيارة*

رافق الوزير في زيارته كلاً من السيد باري لوين نائب السفير البريطاني في المملكة، والسيد ادوارد يونج السكرتير الخاص للوزير البريطاني، وحضر اللقاء من جانب الجمعية عضو المجلس التنفيذي الأستاذة سهيلة بنت زين العابدين حمّاد.

## الحجار والسيف عضوان في لجنة إعادة دراسة نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

الرياض – حقوق:

اختير سعادة رئيس الجمعية الدكتور بندر بن محمد الحجار والدكتور عبدالجليل السيف المشرف العام على فرع الجمعية في المنطقة الشرقية عضوين في اللجنة الخاصة بإعادة دراسة نظام المؤسسات والجمعيات الأهلية.

وكان مجلس الشورى السعودي قد أقر مؤخراً تشكيل لجنة خاصة لدراسة المشروع من جديد، وفوض معالي رئيس المجلس لتسمية الأعضاء، وضمت اللجنة التي يرأسها معالي الدكتور عبدالرحمن السويلم، عضوين من أعضاء الجمعية الأربعة الأعضاء في مجلس الشورى.

## العناد رئيساً للثقافة والنشر والفاضل نائباً له

الرياض – حقوق:

أعادت لجنة الثقافة والنشر اختيار الدكتور عبد الرحمن بن حمود العناد رئيساً لها في الدورة الثالثة، كما اختير الدكتور محمد بن خالد الفاضل نائباً للجنة، جاء ذلك في اجتماع لجنة الثقافة والنشر الثامن المنعقد في الرياض يوم الأربعاء الثامن عشر من جمادى الأولى برئاسة الدكتور عبد الرحمن العناد رئيس اللجنة وبحضور أعضاء اللجنة الدكتور محمد بن خالد الفاضل، الدكتور أحمد بن سيف الدين تركستاني، الدكتورة لبنى بنت عبد الرحمن الأنصاري، وشارك في الاجتماع عبر الهاتف الدكتور محمد العوفي من المدينة المنورة.

*د. عبدالرحمن العناد*

## ... و د. الخثلان رئيساً للجنة الرصد والمتابعة

الرياض – حقوق:

انتخبت لجنة الرصد والمتابعة في اجتماعها الأول في دورتها الثالثة الدكتور صالح بن محمد الخثلان رئيساً للجنة بعد أن كلف رئيساً بالنيابة في الفترة الماضية خلفاً للرئيس السابق الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني عقب تعيينه نائباً لرئيس الجمعية في اجتماع الجمعية العمومية الأخير، كما انتخبت اللجنة الدكتور عبد الخالق آل عبد الحي نائباً لرئيس اللجنة.

حضر الاجتماع الذي عقد بمقر الجمعية في الرياض يوم السبت السابع من جمادى الأولى الموافق للثالث من يونيو 2006م كل من: الدكتور عبد الله اللحيدان، الدكتور عبد الجليل السيف، الدكتور حسين الشريف، الدكتورة نورة اليوسف، الأستاذة نورة الجميح، الدكتورة نورة العجلان، والأستاذ خالد الفاخري أمين عام اللجنة.

*د. صالح الخثلان*

## «فرع الشرقية» يبدأ بتطبيق برنامج زيارات لعدد من الجهات ذات العلاقة

الدمام -حقوق:

بدأ فرع الجمعية في المنطقة الشرقية يوم الأربعاء الحادي عشر من شهر جمادى الأولى الموافق للسابع من يونيو2006 م بتطبيق برنامج زيارات تفقدية لعدد من الجهات ذات العلاقة، حيث قام وفد نسائي من الفرع بزيارة لجمعية البر بالدمام بالدمام، ودار الرعاية الاجتماعية، إضافة لزيارة إصلاحية الدمام النسائية، ومركز التنمية الأسرية بالدمام، وستليها زيارة عدد من الجهات الأخرى منها :جمعية فتاة الخليج بالخبر، الجمعية النسائية الخيرية بالدمام، جمعية صفوى الخيرية، جمعية الجبيل الخيرية، مبرة الإحسان بالخبر، جمعية البر بالخفجي، دار التربية الاجتماعية بالأحساء، جمعية المعاقين بالأحساء، مركز الأمير سلطان للمعاقين، ومركز الأمير سلطان للتربية الاجتماعية بالدمام.

مثّل الجمعية في هذه الزيارات كل من: الأستاذة عالية مكي فريد العضو المتعاون بالجمعية، والباحثة الاجتماعية الأستاذة رباب الدوسري، وسكرتيرة القسم النسائي بالفرع الأستاذة لولوة البراك.

من جهة أخرى، زار فرع الجمعية بالدمام يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من جمادى الأولى مركز التوقيف بمرور الدمام، بهدف الإطلاع على أحوال الموقوفين هناك، ومناقشة عدد من الملاحظات السلبيات داخل التوقيف، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. ضم وفد الجمعية لمركز التوقيف كل من: الأستاذ عويضة المنصور المدير التنفيذي للفرع، والباحث القانوني الأستاذ خالد آل راكان، وأعضاء الجمعية المتعاونين الدكتور عبد الرحمن الحريري والمهندس جعفر الشايب.

## الجمعية تبحث عقد دورات تدريبية وحملات تثقيفية بالتعاون مع السفارة البريطانية

الرياض – حقوق:

بحث سعادة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية مع السفارة البريطانية عقد دورات تدريبية وحملات تثقيفية مشتركة تعنى بحقوق الإنسان. جاء ذلك خلال استقبال سعادته لوفد من السفارة البريطانية بالمملكة ضم كلاً من السيدة كارين بيل سكرتير أول اقتصادي بالسفارة والسيدة منى عيسى مسؤول مشاريع أول بالسفارة.

وأوضحت كارين بيل أن لدى السفارة البريطانية اهتمامات قائمة للتعاون مع المنظمات العالمية لتقديم عدد من البرامج التثقيفية والدورات التدريبية المتنوعة بهدف تقريب وجهات النظر بين الشعوب، خاصةً بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخراً.

وأشادت بيل بدور السلطات السعودية في التعامل مع أصحاب الفكر المتطرف، وأكدت أن البريطانيين يرغبون الاستفادة من هذه التجربة.

وفي نهاية اللقاء قدمت السيدة كارين دعوة للمسؤولين بالجمعية لزيارة المملكة المتحدة للالتقاء ببعض المسؤولين هناك وتبادل الخبرات ووجهات النظر.

## المجلس التنفيذي بالجمعية يقر تشكيل لجنة علمية

الرياض – حقوق:

*د. إبراهيم القعيد*

وافق المجلس التنفيذي بالجمعية على تشكيل لجنة علمية للنظر في البحوث والدراسات والتقارير وإجازة نشرها.

وقد تقرر أن يكون الدكتور إبراهيم القعيد رئيساً للجنة، والأستاذة سهيلة زين العابدين حمّاد نائباً للرئيس، وتضم في عضويتها كلاً من: الدكتورة لبنى الأنصاري، الدكتور عبد الخالق آل عبدالحي، والدكتور محمد الفاضل.

وقد طالب المجلس التنفيذي اللجنة ببدء أعمالها فوراً بالنظر في الدراسات المقدمة للجمعية، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها يوم الأربعاء الرابع من جمادى الأولى 1427هـ.

جاء ذلك في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني في دورته الثانية والمنعقد في الرياض في الأول من جمادى الأولى لعام 1427هـ الموافق للثامن والعشرين من مايو، وقد حضر الاجتماع الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية، الدكتور أحمد البهكلي، الدكتور إبراهيم القعيد، الدكتورعبد الخالق آل عبد الحي، الدكتورة لبنى الأنصاري والأستاذة سهيلة حمّاد.

## لجنة الأقليات تبحث أوضاع الجالية البرماوية

جدة -حقوق:

أوصت لجنة الأقليات في أول اجتماعاتها يوم السبت 21جمادى الأولى1427 هـ بدراسة وضع الجالية البرماوية وما تعانيه من مشكلات، ومحاولة إيجاد حلول سريعة لتحسين وضعها، والعمل على إقناع الجهات ذات العلاقة بمنحهم بطاقات تثبت هويتهم أو إصدار إقامات لهم طويلة الأجل تجدد كل خمس سنوات أو أكثر .كما خرج الاجتماع المنعقد بمقر الجمعية بمنطقة مكة المكرمة بالموافقة على تعيين باحث اجتماعي أو أكثر، يعمل على جمع المعلومات ودراسة هذه الجالية وبحث أوضاعها وإعداد إحصائية تحدد عددهم، لتتمكن اللجنة القيام بدورها وفق منهجية واضحة.

رأس الاجتماع معالي المهندس عمر قاضي عضو الجمعية المتعاون، وبحضور كل من: الدكتور سليمان الزايدي نائب رئيس اللجنة، الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة، الدكتور عمر حافظ، الدكتور هشام جمجوم، الأستاذ طلال قستي، والأستاذ حمزة الباحث.

## السلطات السعودية تخضع جثتيهما للكشف الجنائي.. وتجدد المطالب العالمية بإغلاق المعتقل

# ذوو العتيبي والزهراني يشككان في الرواية الأميركية عن انتحار ابنيهما في غوانتانامو

العواصم –حقوق، وكالات:

لا تزال السلطات السعودية تجري فحوصاتها الطبية على جثتي الأسيرين السعوديين مانع شامان العتيبي وياسر طلال الزهراني، الذين استلمتهما أخيراً من الحكومة الأميركية، بعدما أعلنت الأخيرة انتحارهما في معتقل غوانتانامو.

وينتظر أهالي الأسيرين بعد أن ألقوا على جثمانهما نظرة عند وصولهما الرياض وتثبتوا من شخصيتهما، ما ستعلنه اللجنة الطبية السعودية التي تجري الفحص الجنائي عليهما، على الرغم من أن الأسرتين واثقتان من أن ابنيهما لم ينتحرا، بل ماتا نتيجة ما يتعرضان له من تعذيب على أيدي المحققين الأميركيين في معتقل غوانتانامو في الأراضي الكوبية.

وأكد طلال الزهراني والد ياسر إنه على ثقة كبيرة بأن ابنه لم يقدم على الانتحار وأن رواية الإدارة الأميركية «كاذبة». وقال ابنه أحمد شقيق السجين: «لا نصدق. يستحيل أن ينتحر ياسر». في المقابل، شكك فارس شقيق مانع العتيبي في قصة انتحاره، قائلاً: «نشك في وفاته منتحراً، مئة في المئة».

وأدت وفاة الزهراني والعتيبي إلى تجديد الانتقادات للسجن الذي تؤكد عدد من الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان على إغلاقه.

### ردود فعل عالمية

وفي ردود الفعل على الحادث الأول من نوعه منذ افتتاح المعتقل قبل أربعة أعوام، اعتبر متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، أن انتحار الثلاثة «حادثة مؤسفة»، داعيا إلى انتظار نتائج التحقيق. غير أن وزيرة الشؤون الدستورية في حكومة بلير هارييت هارمان ذهبت أبعد من ذلك، إذ طالبت خلال مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية بنقل المعتقل إلى الأراضي الأميركية أو إغلاقه. وتساءلت هارمان: «ما دام (المعتقل) شرعيا جدا وكل شيء فيه يجري على ما يرام لماذا لا يقيمونه في أميركا».

وفي الكويت أيضا، شكك معتقلون سابقون في غوانتانامو في الرواية الأميركية. ووصف عبد العزيز الشمري الذي قضى في المعتقل أربعة أعوام، السعوديين واليمني بأنهم ملتزمون دينيا.

وأنحى بيان للجنة الحكومية لحقوق الإنسان باللائمة في موت الثلاثة على الولايات المتحدة. وقال: «إن عمليات التعذيب دفعتهم للانتحار».

### ... ورايس ترفض إغلاقه رغم الضغوط الدولية

على الرغم من أن وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أقرت بأن معتقل غوانتانامو في كوبا يسيء لسمعة بلادها في العالم، إلا أنها رفضت الضغوط الدولية لإغلاقه، مؤكدة أن واشنطن لا تستطيع المجازفة بإطلاق سراح مئات المعتقلين المحتجزين فيه بسبب خطورتهم وصلتهم بالقاعدة.

وأقرت الوزيرة بأن المعتقل يسيء لسمعة بلادها في العالم، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تواجه محنة حيال كيفية التعامل معه.

وكانت لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب دعت واشنطن إلى اتخاذ إجراءات صارمة لاستئصال كل أشكال التعذيب التي تمارسها قوات الأمن بأفغانستان والعراق، وإغلاق مراكز الاعتقال التي تؤوي المشتبه في تورطهم بما يسمى بـ (الإرهاب). وطالبت اللجنة واشنطن بالتوقف عن احتجاز أي شخص في غوانتانامو وإغلاق مركز الاعتقال.

### ... وبحريني معتقل يكشف معاناته

وصف معتقل بحريني محتجز في قاعدة غوانتانامو الأميركية في كوبا معاناته، برسالة سلمها إلى أحد محاميه قبيل محاولته الانتحار في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

وقال جمعة الدوسري الذي اعتقل في باكستان نهاية 2001 إن الانتحار «هو الوسيلة الوحيدة لإسماع نداء المعتقلين إلى العالم الخارجي ليعيد النظر فيه، وإلى المنصفين في أميركا ليقفوا في لحظة حقيقة مع أنفسهم». وتحدث المعتقل عن مرارة اليأس، ووصف نفسه بأنه رجل تألم كثيرا وجرح في إيمانه وكيانه وكرامته وإنسانيته، مضيفا أن مئات المعتقلين يعيشون الوضع نفسه بعد أن أسروا وعذبوا واعتقلوا من دون أي مخالفة وأي سبب.

ناشطون في مجال حقوق الإنسان يتظاهرون في النمسا ضد غوانتانامو (اف ب)

ياسر الزهراني

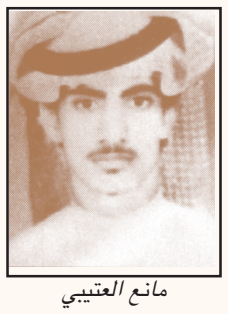
مانع العتيبي

ويتساءل «متى ستتوقف هذه المأساة؟» مطالبا محاميه بنشر هذه الرسالة لإطلاع العالم على المعاناة الفظيعة التي يعيشها معتقلو غوانتانامو.

وسلم الدوسري الرسالة منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الماضي إلى المحامي جوشوا كولانجيلو – برايان، الذي لم يتمكن من قراءتها آنذاك، لكنه عثر على موكله بعيد ذلك معلقا في زنزانة بعد أن قطع شرايينه لكنه على قيد الحياة.

من جانبه، أوضح جوشوا أن المحامين المدنيين الذين يزورون معتقل غوانتانامو ملزمون بتسليم الجيش الأميركي أي وثيقة يسلمها لهم موكلهم، ثم تقديم طلب لرفع السرية عنها إذا أرادوا استعادتها. وأعاد الجيش الأميركي الرسالة إلى المحامي في الثاني من آذار (مارس) الماضي. وقال مركز الحقوق الدستورية الذي نشر الرسالة على موقعه على الإنترنت إنها المرة الأولى التي يعيد فيها الجيش الأميركي وثيقة من هذا النوع.

## عنان: مكافحة الإرهاب يجب ألا تنتهك حقوق الإنسان

كوفي عنان

كوبنهاغن– الفرنسية:

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عن قلقه من قيام حكومات بانتهاك حقوق الإنسان والحريات المدنية باسم مكافحة الإرهاب.

وقال عنان للصحافيين في كوبنهاغن: «عندما تراقبون أحداث العالم هناك ظاهرة مقلقة، لأن الحكومات في إطار مكافحة الإرهاب تتخذ تدابير تنتهك حقوق الإنسان والحريات المدنية». وأضاف أن «هذا الأمر يمنح الإرهابيين انتصارا لا يمكنهم تحقيقه بأنفسهم».

ودعا عنان الحكومات إلى أن تتنبه «لهذه المسألة وتتحقق من أن الحرب على الإرهاب لا تؤدي إلى نسف القوانين الأساسية. ومضى يقول: «عندما تنظرون إلى مثل هذه النزاعات أو النشاطات الإرهابية، غالبا ما يتبين أن حقوق الإنسان قد تكون انتهكت».

## الأمين العام يفتتح مجلس حقوق الإنسان ويدعو لبداية مختلفة

جنيف – حقوق:

افتتح مجلس حقوق الإنسان الجديد جلسته الأولى بجنيف يوم الاثنين التاسع عشر من يونيو وسط دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، يطالب فيها ببداية مختلفة تماما عن الماضي وعهد جديد لحقوق الإنسان.

وقال الأمين العام أمام الجلسة التي حضرها ممثلون من أكثر من 100 دولة: «ما يجب أن يظهر أكثر من أي شيء آخر هو التغيير في الثقافة، فيجب أن نرى بدلا من ثقافة المواجهة وانعدام الثقة التي سادت لجنة حقوق الإنسان السابقة، ثقافة من التعاون والاحترام تستمد ثقتها من قيادة ناضجة». وطالب عنان ألا يصبح المجلس أسيرا لتسجيل نقاط سياسية أو للقيام بمناورات صغيرة، وناشد الأعضاء على التفكير بالمحرومين من ممارسة حقوقهم سواء كانت هذه الحقوق مدنية وسياسية أو اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كان هؤلاء الأشخاص يقضون بسبب المعاملة الوحشية التي يلقونها على أيدي حكام استبداديين أو بسبب الجهل والجوع والمرض.

### عضوية المجلس

الدول الأفريقية: تونس(سنة)، الجزائر(سنة)، جنوب أفريقيا(سنة)، جيبوتي(3 سنوات)، زامبيا(سنتان)، السنغال (3 سنوات)، غابون(سنتان)، غانا(سنتان)، الكاميرون (3 سنوات)، مالي (سنتان)، المغرب(سنه)، موريشيوس (3 سنوات)، نيجيريا ( 3 سنوات).

الدول الآسيوية: الأردن ( 3 سنوات)، إندونيسيا( سنة)، باكستان (سنتان)، البحرين(سنة)، بنغلاديش ( 3 سنوات)، جمهورية كوريا( سنتان)، السعودية (3سنوات)، سري لانكا ( سنتان)، الصين ( 3 سنوات)، الفلبين( سنة)، ماليزيا ( 3 سنوات).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي ( 3 سنوات)، أذربيجان ( 3 سنوات)، أوكرانيا ( سنتان)، بولندا (سنة)، الجمهورية التشيكية (سنة)، رومانيا(سنتان).

دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: الأرجنتين (سنة)، إكوادور (سنة)، أوروغواي (3 سنوات)، البرازيل (سنتان)، بيرو (سنتان)، غواتيمالا (سنتان)، كوبا( 3 سنوات)، المكسيك ( 3 سنوات).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا( 3 سنوات)، سويسرا ( 3 سنوات)، فرنسا(سنتان)، فنلندا (سنة)، كندا( 3 سنوات)، المملكة المتحدة(سنتان)، هولندا (سنة).

## العفو الدولية تطالب أوروبا بدفع أمريكا لإغلاق معتقل غوانتانامو

مدريد – رويترز:

قالت منظمة العفو الدولية قبل قمة أميركية – أوروبية إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يطالب الولايات المتحدة بإغلاق سجن معسكر غوانتانامو وفتح مراكز الاعتقال في أنحاء العالم أمام مراقبين أجانب.

وقالت النمسا أن موت ثلاثة سجناء عرب في معتقل غوانتانامو يظهر الحاجة لإغلاق السجن الذي يحتجز به 460 شخصا.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه يتعين أن يطالب الاتحاد الأوروبي أيضا الولايات المتحدة بتفسيرات واضحة لبرنامج (التسليم خارج إطار القانون) الخاص بنقل السجناء عن طريق أوروبا إلى مراكز اعتقال.

وقال ديك اوستينج رئيس مكتب المنظمة الحقوقية بالاتحاد الأوروبي في بيان له «بعد أربع سنوات يبدو أن الاتحاد الأوروبي مستعد أخيرا للمطالبة بإغلاق غوانتانامو».

وأضاف في بيان صدر بالأسبانية «هذه خطوة إيجابية، ولكن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه تجاهل مراكز اعتقال أخرى أو ضلوع دول أعضاء به في برنامج التسليم خارج إطار القانون الذي استخدم لإرسال السجناء إلى غوانتانامو وأماكن أخرى».

وقالت منظمة العفو الدولية إنه يتعين على الاتحاد الأوروبي المطالبة بفتح جميع مراكز الاعتقال أمام أطباء ومعالجين نفسيين مستقلين، فضلا عن جماعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة للنظر فيما إذا كانت تلبي متطلبات القانون الدولي والمعايير المتبعة.

وتابعت المنظمة: «في العراق وأفغانستان مازالت السلطات الأميركية تحتجز آلاف الأشخاص وتحرمهم من الحصول على محاكمة عادلة وربما يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة».

# الجمعية تشكك في «رواية الانتحار» وتطالب بتحقيق دولي محايد

*محاميان يمنيان يعلقان تقارير أمريكية عن وفاة السجين اليمني صلاح الدين علي عبدالله السلمي في صنعاء*

حقوق، وكالات:

تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خبر وفاة ثلاثة من المعتقلين في سجن غوانتانامو ببالغ الأسف والاستياء. ودعت في بيان لها بالرحمة والمغفرة للمتوفين وقدمت خالص مواساتها لأسرهم، وعبرت عن تضامنها الكامل معهم، كما طالبت الجمعية بفتح تحقيق عاجل حول أسباب الوفاة تشارك فيه جهات دولية محايدة.

وقالت الجمعية في بيانها: «إن هذا الحدث المأساوي يؤكد من جديد مشروعية الدعوات المتكررة الصادرة من المؤسسات الحقوقية الدولية بضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين الذين مضى على اعتقالهم سنوات دون سند قانوني، والمطالبة بالإغلاق الفوري للمعتقل الذي أصبح استمراره وما يمارس فيه من تعذيب جسدي ونفسي وصمة عار على جبين الإنسانية أجمع».

وأكدت الجمعية استمرارها في بذل الجهود للإفراج عن بقية المعتقلين السعوديين وعودتهم لأرض الوطن.

وكانت وزارة الداخلية السعودية قد أعلنت من خلال المتحدث الأمني اللواء منصور التركي عن وفاة سعوديين في معتقل غوانتانامو هما: مانع بن شامان بن تركي الحبردي العتيبي وياسر طلال عبد الله يحيى الزهراني.

وأكد التركي اهتمام المملكة وحرصها على اتخاذ الإجراءات لسرعة استعادة مَن تبقى من السعوديين في المعتقل.

من جانب آخر، طالب الدكتور بندر بن محمد الحجار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الإدارة الأمريكية بإغلاق معتقل غوانتانامو، ونقل جميع الأسرى إلى السجون الأمريكية.

وأوضح الدكتور بندر الحجار في تصريحات صحفية، أن انتحار المعتقلين السعوديين بالمعسكر – إذا صحت هذه الرواية – فإنه يعود لعدة عوامل منها: الإحباط واليأس، حيث يعيش الأسرى في ظروف صعبة بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية، مطالبا بتشكيل لجنة محايدة لمعرفة ما حدث.

وطالب الحجار بسرعة توجيه تهم محددة للمعتقلين ومعاقبة من تثبت إدانته حسب القوانين الأمريكية، والإفراج عن من تثبت براءته دون قيد أو شرط. كما دعا إلى اتخاذ الإجراءات ضد المعتقلين حسب القوانين ومعاملتهم معاملة إنسانية والسماح بزيارتهم.

من جانبه، شكك الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية في (رواية الانتحار) وقال: «من غير المعقول أن يكون الثلاثة قد أقدموا على الانتحار دفعة واحدة وباتفاق منهم على ذلك، ومن المؤكد أن هناك أسبابا دفعت بهم إلى هذا العمل، أو تم القضاء عليهم وأخرجت العملية على أنها انتحار».

واستمراراً لعمل الجمعية وجهودها في متابعة أوضاع المعتقلين السعوديين في غوانتانامو فقد عقدت الجمعية يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر جمادى الأولى 1427هـ الموافق للثالث عشر من يونيو 2006م اجتماعا في الرياض حضره بعض أعضاء لجنة متابعة أوضاع المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو، لبحث ومناقشة حادثة وفاة ثلاثة من المعتقلين في المعتقل، وشكك المجتمعون في صحة الرواية الأمريكية حول مسألة انتحارهم في ضل وجود قرائن تشير إلى عدم إمكانية حدوث ذلك، وطالبوا بإجراء تحقيق محايد لمعرفة سبب وفاة هؤلاء المعتقلين.

كما بحثت اللجنة عدداً من الإجراءات التي يجب اتخاذها في ضوء التطورات الحديثة، وقد تقرر عقد اجتماع آخر للجنة يحدد موعده لاحقا.

من جانب آخر، قال وكيل أسر المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو المحامي كاتب الشمري لوكالة فرانس برس أن: « الرواية الأميركية التي اعتبرت وفاة المعتقلين الثلاثة نتيجة عملية انتحار تعتبر موضع شك كبير لدينا، خاصة أن الوفاة حصلت في ظروف اعتقال غير عادية تمارس خلالها السلطات الأميركية رقابة لصيقة ومستمرة على المعتقلين سواء من خلال المراقبة الفردية أو من خلال كاميرات المراقبة التي تعمل 24 ساعة في اليوم».

وأضاف المحامي السعودي أنه اتصل بأهالي المعتقلين السعوديين مانع العتيبي وياسر الزهراني بعد ورود أنباء وفاتهما ووجد أن أهاليهما لا يصدقون أنهما انتحرا وأنهم يعتبرونهما شهيدين».

واعتبر المحامي أن وفاة المعتقلين سواء كانت بسبب القتل أو الانتحار جريمة أخرى تضاف إلى الجرائم والتجاوزات التي تحصل يوميا بحق المعتقلين وتشكل مخالفات واضحة وصارخة لمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الفدرالي الأميركي.

ودعا الشمري إلى تشكيل لجنة مستقلة من المنظمات الدولية والإنسانية للتحقيق في ظروف وفاة المعتقلين وفي التجاوزات غير القانونية التي تحصل كل يوم في غوانتانامو.

وقامت الإدارة الأمريكية بعد ساعات من إعلان وفاة المعتقلين بسلسلة اتصالات بشأن هذه الحادثة وشملت الاتصالات منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة العالمية للصليب الأحمر وقادة الكونغرس الأمريكي وسفارات دول الشرق الأوسط في واشنطن.

وقال توني سنو المتحدث باسم البيت الأبيض إن الرئيس بوش عبر عن قلقه ووجه بالتعامل بصورة إنسانية ومراعية للحساسية الثقافية مع جثث المتوفين وبأن يتم التحقيق في هذه الحادثة.

وقال الأميرال هاري هاريس قائد قوة معتقل غوانتانامو إن المتوفين الثلاثة استخدموا الملابس وأغطية السرر لشنق أنفسهم بها.

وقال الجنرال جون كرادوكي قائد القيادة الجنوبية إن المتوفين الثلاثة تركوا مذكرات مكتوبة لدى انتحارهم ولكنه لم يفصح عن محتوياتها.

وأضاف بأن إدارة التحقيق الجنائي في البحرية الأمريكية تتولى التحقيق في هذه الحادثة.

ونقلت وكالة اسوشيتدبرس تصريحا لباربرا أولشانسكي عضو مركز الحقوق الدستورية في نيويورك قالت فيه: إن المعتقلين في غوانتانامو يعيشون في حالة يأس لا تصدق وأنهم لن يحصلوا أبدا على العدل، وقد ماتوا الآن بدون أن يشهدوا أي محاكمة.

وأضافت بأنها لا تعتقد بأن الولايات المتحدة ترغب في أن تكون موصوفة بالظلم لسنوات عديدة قادمة.

من جهته، قال شفيق رسول الذي كان معتقلا في غوانتانامو أن انتحار السعوديين واليمني في المعتقل ليس مفاجئًا.

وصرح رسول الذي أمضى في غوانتانامو عامين قبل أن يتم الإفراج عنه بدون توجيه أي اتهام له، لشبكة سكاي نيوز: «إني مصدوم لكن هذا ما كان متوقعا». وأضاف «حدثت محاولات انتحار عديدة عندما كنت هناك».

من جهتها، وجهت منظمة «هود» اليمنية الأهلية رسالة إلى السفير الأميركي في صنعاء مطالبة بإغلاق معتقل غوانتانامو معتبرة أنه يمثل أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان من الدولة التي تدعي رعايتها لحقوق الإنسان.

# «اللجنة العربية» تطالب بتثبيت القضية الفلسطينية كبند دائم في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان

القاهرة – واس:

طالبت اللجنة العربية لحقوق الإنسان في ختام اجتماعاتها يوم الخميس 8 يونيو 2006م بمقر جامعة الدول العربية العمل على تثبيت الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي كبنود دائمة في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان الدولي ودعوة المجموعة العربية ودول عدم الانحياز في جنيف إلى تكثيف جهودها لدعم هذا التوجه.

وأدانت اللجنة في توصياتها برئاسة الدكتور خالد الناصري، والتي سترفعها لوزراء الخارجية العرب في سبتمبر المقبل، الممارسات العنصرية والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

ودعت المجتمع الدولي إلى العمل على وضع حد لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ولمبادئ الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وإلزامها بوقف بناء جدار الفصل العنصري، وإجبار سلطات الاحتلال لوقف حملات الاعتقال في الأراضي المحتلة.

وطالبت اللجنة المجتمع الدولي بإرغام إسرائيل على وقف عدوانها وإنهاء احتلالها للجولان العربي السوري المحتل وإدانة سياسة سلطة الاحتلال الإسرائيلية الاستيطانية وإجراءاتها القمعية ضد المواطنين السوريين في الجولان المحتل والتي تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولاتفاقيات جنيف عام 1949 م.

وأكدت أهمية قيام الدول العربية بتنفيذ المبادرة العربية لتنفيذ الدراسة العربية حول التربية على مبادئ حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال المناهج التعليمية والدراسية واستحداث آليات متابعة لضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها.

# 3 توصيات تتمخض عن اجتماع العنقري بمدير الحماية الاجتماعية

جدة – حقوق:

عقدت الأستاذة الجوهرة بنت محمد العنقري نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة اجتماعا مع الدكتور محمد الحربي مدير عام إدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك لمناقشة آلية عمل الإدارة والأدوار التي تقوم بها، وبحث أوجه التعاون المشترك.

وقد أبدى الدكتور الحربي خلال زيارته مؤخراً لفرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة اهتمامه وحرصه للوقوف على تجربة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتعامل مع حالات العنف الأسري.

من جانبها، أشادت الأستاذة الجوهرة العنقري بالدور الذي تقوم به إدارة الحماية الاجتماعية، مشيرة إلى أهمية إيجاد المزيد من دور الرعاية الاجتماعية في مناطق أخرى من المملكة، خاصة في مدينة الطائف.

وأكد المجتمعون على أهمية إنشاء المحاكم الأسرية، ودورها في حل مشكلة تأخر الأحكام القضائية الخاصة بالأسرة. وقد عبّر الدكتور الحربي عن عدم تفاؤله الكبير في إنشاء مثل هذه المحاكم في المستقبل القريب، ورأى أنه ربما يكون الحل في إنشاء محاكم الأحوال الشخصية التي ستشمل القضايا الأسرية.

وتطرق اللقاء لبرنامج الأمان الأسري الذي يقوم به مستشفى الحرس الوطني بالتعاون مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبعض الجهات الأخرى، وأشارت العنقري إلى أنه قد رصدت لهذا البرنامج ميزانية تصل إلى خمسة ملايين ريال، وهو برنامج وطني هدفه الأساسي التوعية الاجتماعية.

بعد ذلك ناقش المجتمعون أهم المعوقات التي تواجه العاملين في مجال الحماية الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

– محدودية خبرة العاملين في هذا المجال، وحاجتهم الملحة لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم على التعامل مع بعض الحالات.

– قلة عدد العاملين في هذا المجال مع تزايد حالات العنف الأسري.

– عدم وضوح الإجراءات والآليات في التعامل مع الجهات ذات العلاقة.

– المركزية التامة في التعامل مع الحالات.

– بطء الإجراءات في التعامل مع الحالات.

وفي نهاية الاجتماع اتفق الحاضرون على مايلي:

– الرفع بجميع الملاحظات الخاصة بالتعامل مع حالات العنف الأسري والدور الذي تقوم به جهات الاختصاص إلى وزير الشؤون الاجتماعية وبالتالي رفعها للمقام السامي.

– تجهيز دليل عمل يوضح الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالات العنف الأسري، على أن تقوم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتجهيزه في أقرب وقت ممكن لتؤخذ الموافقة على تعميمه وتطبيقه.

– التشديد على الموظفين والموظفات في وزارة الشئون الاجتماعية وإدارة الحماية بعدم اتخاذ القرار فيما يتعلق بالحالات دون الرجوع إلى الجهات المحولة منها الحالات والتنسيق فيما بينهم.

حضر الاجتماع كل من الأستاذ خالد نحاس المدير التنفيذي لفرع منطقة مكة المكرمة، الأستاذة صفاء الهوساوي السكرتير التنفيذي بالفرع، والأخصائية الاجتماعية اعتدال الحربي.

# علماء اجتماع: الإسلام أعطى للمرأة من الحقوق ما لم تكن تفكر في وجوده

نواكشوط – واس:

ناقش علماء وخبراء مهتمون بالقضايا الاجتماعية موضوع مكانة المرأة في الإسلام، وذلك ضمن ندوة علمية نظمها مؤخراً بنواكشوط منتدى الفكر الإسلامي وحوار الثقافات في موريتانيا بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون في مجال التنمية.

وأجمع الخبراء على أن المرأة كانت تعاني في المجتمعات القديمة وبخاصة في العصر الجاهلي وفي أوروبا وآسيا الظلم والاضطهاد، مبرزين أنها ظلت محرومة من كل الحقوق بما فيها حق الحياة وحق التملك.

وأشار العلماء المشاركون إلى أن الإسلام أعطى للمرأة من الحقوق ما لم تكن تفكر في وجوده؛ بل رفعها إلى درجة المساواة مع الرجل في مجمل الحقوق والواجبات.

### من أبرزها إقامة مؤتمر دولي للمطالبة بحقوقهم

## توصيات بنّاءة لاجتماع أهالي المعتقلين في غوانتانامو بمقر الجمعية في الرياض

الرياض – عبدالله العتيبي:

تستعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالياً، لإقامة مؤتمر عالمي حقوقي خلال الفترة المقبلة لبحث قضية المعتقلين في غوانتانامو. وتعتزم الجمعية دعوة مجموعة من الحقوقيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان لحضور المؤتمر الذي سيقام في العاصمة السعودية الرياض، للمطالبة بإنهاء وضع هؤلاء المعتقلين.

وكشف نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن الجمعية تعد العدة للبدء في الإعداد لهذا المؤتمر بتشكيل اللجان العاملة فيه وتحديد محاور الموضوع الذي سيناقشه، لافتاً إلى أن تنظيم هذا المؤتمر، أحد ثمرات الاجتماع الذي عقدته الجمعية أخيراً، لأهالي الأسرى السعوديين في معتقل غوانتانامو، وحضره عدد من أقارب الأسرى وموكليهم.

وتمخض الاجتماع عن عدد من التوصيات، منها: مناشدة القيادة الأميركية لإطلاق سراح المعتقلين للحفاظ على الروابط الجيدة بين المجتمع السعودي والمجتمع الأميركي، ومخاطبة الجهات المؤثرة في القيادة الأميركية للتدخل من أجل وضع حل نهائي لقضية هؤلاء المعتقلين.

وأكد المجتمعون على أن تتضمن التوصيات تثمين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأهالي المعتقلين جهود الحكومة السعودية الساعية لإعادة المعتقلين السعوديين إلى وطنهم، والتأكيد على أهمية دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمساعدة هؤلاء المعتقلين، والعمل على تمكين ممثلين من الأهالي للوصول للمؤتمرات الدولية التي تناقش أوضاع معتقلي غوانتانامو.

وضمت التوصيات تكثيف التواصل مع الجمعيات والمنظمات الدولية المعنية في هذا الشأن، واستمرار السعي لضمان السماح من قبل الحكومة الأميركية لبعض أعضاء الجمعية وذوي المعتقلين لزيارتهم في سجن غوانتانامو، وتشكيل لجنة لمتابعة أوضاع المعتقلين.

وتم تشكيل لجنة جديدة لمتابعة قضية الأسرى السعوديين المعتقلين في غوانتانامو، تحت مظلة الجمعية، وتتكون من: المحاميين أحمد مظهر وكاتب الشمري، في المقابل، تم انتخاب ثمانية من أقارب المعتقلين وهم: عبدالعزيز فهد السبيل، محمد سعد العوشن، عبدالله عويض الجعيد، عبدالعزيز سليمان الربيش، عبدالله حسن القحطاني، طلال عبدالله الزهراني، عبدالله بدن السبيعي، وعبدالوهاب عبدالرحمن الموسى، ويترأس اللجنة المشكلة من الجمعية الدكتور بندر محمد الحجار ونائبه الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني. وتتاح الفرصة لمن أراد الانضمام للجنة لاحقاً، ممن يرى في نفسه إمكانية تقديم أي خدمة لمصلحة هؤلاء المعتقلين.

*المجتمعون يبحثون أفضل السبل لمعالجة قضية المعتقلين في غوانتانامو، وفي الإطار الدكتور مفلح القحطاني أثناء الاجتماع*

### السعودية تتسلم الجثمان

## «البنتاجون» يؤكد بأن جثماني العتيبي والزهراني عوملت باحترام شديد

واشنطن – وكالات:

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن الولايات المتحدة أرسلت جثامين سعوديين ويمني قالت إنهم «انتحروا» في معتقل غوانتانامو إلى أوطانهم.

وقالت الولايات المتحدة إن الثلاثة شنقوا أنفسهم يوم العاشر من يونيو (حزيران) الجاري باستخدام ملابس وأغطية أسرة، ليصبحوا أول سجناء يلقون حتفهم في السجن المثير للجدل الذي يستغل لاحتجاز الأجانب المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب منذ افتتاحه عام 2002 في القاعدة البحرية الأمريكية في كوبا.

وأوضح المتحدث الأمني لوزارة الداخلية السعودية منصور التركي في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن الجهات المختصة بالمملكة استلمت بعد منتصف ليلة السبت 1427/5/21هـ جثماني السعوديين اللذين سبق الإعلان عن وفاتهما في معتقل جوانتانامو، ونقلت الجثمانين إلى المستشفى لإخضاعهما للفحوص الطبية والإجراءات النظامية المتبعة في البلاد.

ولا يزال الشارع السعودي المحلي غير مصدق البتة للرواية الرسمية الأميركية التي أشارت إلى أن المواطنين السعوديين انتحرا بعد قضائهما عدة أعوام في زنزانة داخل المعتقل سيئ السمعة غوانتانامو.

وقال البنتاجون في بيان له الجمعة 2006/6/16م أن رفات المعتقلين المتوفين عوملت باحترام شديد. وأن ضابطا في البحرية – وهو إمام مسلم – أشرف على تجهيز الجثامين للنقل، وعلى غسل وتكفين المتوفين والصلاة عليهم لنقلهم إلى أوطانهم على متن طائرة متعاقد عليها تجاريا.

وجددت هذه الحوادث الانتقادات لمعتقل غوانتانامو الذي تقول الكثير من جماعات حقوق الإنسان وبعض الحكومات إنه يتعين إغلاقه. وقالت الولايات المتحدة بأن السجن ضروري لمنع الشخصيات الخطرة في تنظيم القاعدة أو حركة طالبان من العودة لميدان المعركة ولاستخلاص معلومات قد تساعد على تفادي وقوع هجمات في المستقبل.

## أحد المحتجزين السابقين: ضعوا حداً لـ«فضيحة غوانتانامو»

صنعاء – حقوق:

قال خافيير زونيغا كبير المديرين في منظمة العفو الدولية: «إن الأوضاع في خليج غوانتانامو تمثل فضيحة كبرى لحقوق الإنسان لها عواقبها التي تشمل العالم بأسره». وأضاف في ختام مؤتمر دام يومين عقد في صنعاء بشأن الآثار المترتبة على الاحتجاز غير القانوني لمعتقلي خليج غوانتانامو: «إن هذه السياسة لا تبشر إلا بعالم تصبح فيه عمليات الاعتقال التعسفي التي لا تلقى اعتراضاً من أحد أمراً مقبولا». وأكدت وثيقة صدرت في ختام المؤتمر على أن «تجريد المعتقلين من أي فرصة للمقاضاة بموجب الإجراءات القانونية الواجبة، أو حتى من حقهم الأساسي في أن يعاملوا بموجب المعايير الأكثر أساسية لحقوق الإنسان، إنما يشكل فضيحة لا سابقة لها لحقوق الإنسان. وبصفتنا مدافعين عن حقوق الإنسان، فإننا نعتقد جازمين أن كل امرأة، وكل رجل، وكل طفل، يملك حقوقاً طبيعية ينبغي أن يتمتع بها بحكم كونه كائناً بشرياً».

وانتقدت الوثيقة، التي صدرت تحت عنوان «نداء صنعاء»، الانتهاكات التي ولدتها التدابير الأمنية الكاسحة التي اتخذتها العديد من الحكومات في أعقاب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة، والتي ترقى إلى مرتبة «أزمة لحقوق الإنسان، وتهديداً للبشرية كلها». وصرح تيري وايت، الناشط في ميدان حقوق الإنسان والرهينة السابق قائلا: «إن احتجاز الأفراد في خليج غوانتانامو في كوبا، وفي باغرام في أفغانستان، دونما إعطاء اعتبار للإجراءات المرعية إنما يمثل تهديداً عظيماً لجميع حرياتنا».

وأكد البيان الصادر عن المؤتمر على أنه يتعين على المجتمع الدولي ضمان أن تتصدى آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان على نحو حثيث لهذه الخروقات للمبادئ الأساسية للاحتجاز ومعاملة الأشخاص في خليج غوانتانامو، وقاعدة باغرام الجوية، وغيرها من الأماكن التي لم يتم الكشف عنها.

## انتحروا ؟!

بالأمس القريب استبشرنا باستجابة الإدارة الأمريكية للضغوط المحلية والدولية بإطلاق سراح خمسة عشر سعودياً من بين المعتقلين في سجن خليج غوانتانامو بكوبا، ولكن هذه الفرحة لم تكتمل بإعلان إدارة المعتقل وفاة ثلاثة من المعتقلين العرب انتحاراً.

الرواية الأمريكية لم تنطل علينا نحن السعوديين، كما لم تصدقها الكثير من المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، وذلك يرجع لعدة أسباب، منها: أن هؤلاء المتوفين ممن يعتنقون الدين الإسلامي، والإسلام يحرم تحريماً قاطعاً الإضرار بالنفس فكيف بقتلها، بل يعلم هؤلاء المعتقلون، كما يعلم كل مسلم أن قاتل النفس متوعد بعذاب من عند الله، وأنه سبب لدخول النار – والعياذ بالله. لذا، من المستبعد تماماً أن يلجأ هؤلاء إلى مثل هذه الأساليب وخصوصاً مع ظهور بوادر الإفراج عنهم، كما أفرج عن إخوان لهم قبل شهر تقريباً.

لو اعتبرنا أن رواية الانتحار صحيحة، فأين الوسائل والأساليب التقنية التي تستخدمها إدارة المعتقل لحساب الحركات والسكنات، بل الأنفاس؟، أين هي عند محاولة هؤلاء المعتقلين الانتحار وبصورة جماعية، وخصوصاً إذا علمنا أن هناك عدداً من المحاولات التي أفشلتها المراقبة اللصيقة للمعتقلين؟.

من هنا، نوجه نداء إلى الإدارة الأمريكية بتفادي غضب المجتمعات الإسلامية والعربية، والحفاظ على ماتبقى من علاقات طيبة بين المجتمعين السعودي والأمريكي، وذلك بالإسراع في إطلاق سراح جميع المعتقلين ومحاكمة من تثبت التحقيقات العادلة ضلوعهم في أعمال تخل بالأمن والسلم الدوليين، كما نطالب بتحقيق دولي محايد للكشف عن الأسباب الحقيقية للوفاة.

لا يفوتنا هنا التعبير عن مشاعر الشكر والامتنان لما تقوم به الحكومة السعودية وعلى رأسها وزارة الداخلية من جهود جبارة، للإفراج عن جميع المعتقلين، كما لا يفوتنا أن ننوه بجهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتبنيها لقضية هؤلاء المعتقلين، ومتابعتها المستمرة لأوضاعهم وإجراء الاتصالات ومخاطبة الجهات المختصة من أجل الإسراع في عملية الإفراج عنهم.

*المحرر*

# كذبت أمريكا .. المسلم لا ينتحر

د. محمد خالد الفاضل*

كثر مسلسل الكذب الأمريكي بصورة تستحق معها أمريكا – بجدارة – لقب (أم الكذب) أو (أم الكذابين والكذابات) على غرار: ( أم المعارك وأم الهزائم). ومن آخر أكاذيبها الصلعاء التي لا تنطلي حتى على بعض العوام من شعبها الذين كانوا يصدقون بكل شيء، دعوى انتحار المساجين الثلاثة (السعوديين واليمني)، وهذه الدعوى تدحضها تصريحات الأمريكيين أنفسهم، وتدحضها طبيعة هذا السجن، وتدحضها عقيدة المساجين ونوعيتهم.

فأما تصريحات المسؤولين الأمريكيين: فهم يؤكدون بين حين وآخر أنهم قد أفشلوا عدداً من محاولات الانتحار – حسب زعمهم – وأن لديهم القدرة على إفشال ذلك مستقبلاً.

وأما طبيعة السجن: فإنه مخدوم بمراقبة وتقنية لا تفتر طوال الليل والنهار، ليحصوا على المساجين أنفاسهم، فكيف بحركاتهم، كما أن السجن خالٍ من أي مواد تساعد على الانتحار.

وأما عقيدة المساجين ونوعيتهم: فهم مسلمون يعلمون عظم الوعيد لمن قتل نفسه، ثم إن أغلبهم شباب ذهبوا إلى تلك البلاد التي خطفوا منها للإغاثة أو الدعوة، حسب المعلومات التي نشرت عن كثير منهم، فهم في الجملة بعيدون عن تلك المسالك المشينة.

لهذا كله ولغيره مما نسمع وينقله الناجون من صنوف التعذيب الجسدي والنفسي التي مرّ بها أولئك المستضعفون في هذا السجن العار، يترجح بل يتأكد أن أولئك المساكين قد ماتوا تحت التعذيب وأن الباقين في السجن مهددون بالمصير نفسه، إن لم يتداركهم المولى بلطفه ويقيّض لهم أهل الضمائر الحية من المسلمين والمنصفين من غيرهم.

ولا شك بأن المسؤولية كبيرة على الحكومات الإسلامية، والهيئات والمنظمات الإسلامية وهيئات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، وأهل الضمائر الحية في كل مكان، للوقوف أمام هذه الممارسات الوحشية التي تمارسها هذه الدولة المتغطرسة في جوانتانامو والعراق وفلسطين وأفغانستان، بل في سجون أمريكا نفسها في الداخل، وليست قضية الزميل حميدان التركي عنا ببعيد، كما أنها ليست الأولى وليست الأخيرة فمعها وقبلها قضية سامي الحصين وقضية الدكتور عبدالله النوشان مدير مكتب الرابطة في أمريكا وغيرها من القضايا.

نسأل الله أن يرفع الشدة عن المسلمين في كل مكان وعن كل مظلوم، وأن يشغل الأعداء المحاربين في أنفسهم.

* نائب رئيس لجنة الثقافة والنشر بالجمعية

# كيف حدث هذا؟

د. مفلح بن ربيعان القحطاني*

ثلاثة من معتقلي غوانتنامو انتحروا بحسب الرواية الأمريكية!! كيف نصدق ذلك؟ ولماذا لا نصدق ذلك؟ ألم يحدث في المعتقل محاولات سابقة للانتحار وأيضاً حسب الرواية الأمريكية؟!

حراس مكلفون بالمرور كل دقيقتين على زنزانة كل معتقل، كاميرات مراقبة تراقب كل ما يدور في كل زنزانه، غياب الوسائل المساعدة على أي محاولة لإيذاء النفس، ومع ذلك تقول وزارة الدفاع الأمريكية انتحروا!!، بل أضافوا أن انتحارهم هو وسيلة من وسائل الحرب على أمريكا وهو بمثابة عمل قتالي، وقال الأدميرال هاري هاريس قائد القاعدة البحرية الأمريكية في كوبا، أن انتحار المعتقلين الثلاثة عمل قتالي وأنهم ماكرون يتمتعون بالقدرة على الابتكار والتصميم، وأنهم لا يقيمون أي اعتبار للحياة، وأضاف، أنه يعتقد أن انتحارهم ليس عملاً ناجماً عن اليأس بل عمل حربي غير متوازن ضدنا!! ويقول اللفتنانت كوماندوز روبرت دوراند من البحرية الأمريكية أن السجناء الثلاثة أخفوا أنفسهم عن الحراس لكي ينتحروا، طبعاً الزنزانة واسعة وتكثر بها الأشياء التي يمكن أن يختفي خلفها السجين لكي ينتحر!!.

تبرير غريب عجيب فموت هؤلاء المعتقلين تقع مسئوليته على الإدارة الأمريكية سواءً نحروا بالوسيلة أم النتيجة، لأنه ليس من المعقول ولا من المقبول، فضلاً عن عدم المشروعية القانونية احتجاز مجموعة من الناس لمدة تزيد عن أربع سنوات دون إثبات تهم ضدهم، ودون إحالتهم للمحاكمة والإدارة الأمريكية، بهذا التصرف تسعى أمريكا بصورة حثيثة لإزاحة بلدها من أن يكون قدوة في احترام حقوق الإنسان.

نائب رئيس الجمعية

# غوانتانامو .. الانتهاك الصارخ

خالد بن عبد الرحمن الفاخري*

المتابع للأحداث الأخيرة على الصعيد الدولي يلحظ أن هناك حرصاً كبيراً من أغلب دول العالم على احترام القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال إقامة العديد من المؤتمرات والاجتماعات على نطاق الأمم المتحدة لبحث كل ما من شأنه الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ولكن وهنا يثور التساؤل ويدور في فكري ما هو مصير معتقلي غوانتانامو، بغض النظر عن تكيف وضعهم القانوني، فهم معتقلون دون محاكمات ومحرومون من حق التقاضي وحق توكيل محام، وهذا بالطبع مخالف للقانون الدولي ولجميع الاتفاقيات والمواثيق. فما هي إذن حقيقة القيم الأمريكية؟ و التي من المفترض أن تكون حامية للقانون الدولي ومحافظة على الحريات، وليس ما كما هو حادث الآن في معتقل غوانتانامو من انتهاك صارخ للقانون الدولي ولحقوق الإنسان ولجميع الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، فالمعتقلون في معتقل غوانتانامو، بغض النظر عن أوضاع اعتقالهم أو طبيعة العمل الذي قاموا به أو تكيفهم القانوني، من حقهم الحصول على محاكمات عادله وفقاً للقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات.

تستمر هذه المأساة الإنسانية التي يعيشها المعتقلون والتي تزيد عن 4 سنوات دون معرفة التهمة التي من أجلها استمر اعتقالهم، ودون إعطائهم الحق الذي كفلته لهم جميع الدساتير والمواثيق الدولية في الحصول على محاكمة عادلة، ناهيك عن انتهاك لآدمية هؤلاء المعتقلين من جميع النواحي، وصولاً للمأساة الإنسانية الأخيرة في وفاة 3 من المعتقلين. فهل هذه هي الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية؟ وإلى متى سكوت المجتمع الدولي على مثل هذا الانتهاك والتي تجاوزت المعتقلين أنفسهم وأصبحت هذه المأساة الإنسانية تعيشها عائلات المعتقلين بسبب بعد أبنائهم عنهم طول هذه المدة؟.

* أمين عام لجنة الرصد والمتابعة

# معتقل غوانتانامو وحقوق الإنسان

الشيخ حمود الدعجاني*

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه أما بعد:

فقد كثرت الأصوات المنادية بإغلاق معتقل غوانتانامو السيء السمعة، وانتقاد ما يحصل فيه من انتهاكات حتى من غير المسلمين من حكومات وهيئات دولية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم. وإني أعجب من أولئك الذين كانوا يقدمون لنا النصائح ويدّعون انتهاك حقوق الإنسان في بلادنا الإسلامية أين هم الآن ؟ ما بالهم قد ضعفت أصواتهم وتواروا عن الأنظار وهم يرون أبسط حقوق الإنسان مما قررته الشرائع السماوية والقوانين الدولية تنتهك وتستباح تحت سمع وبصر العالم، في سابقة ما شهد لها العالم مثيلاً، فهؤلاء المساجين وضعوا في أقفاص كالحيوانات لسنوات عدة بدون توجيه تهم محددة أو إجراء محاكمة عادلة لهم أو تسليمهم لبلدانهم للتحقيق معهم ومعاقبة المذنب والإفراج عمن ثبتت براءته، وقد سمعنا مؤخراً عمّا قيل أنه عملية انتحار اثنين من المعتقلين السعوديين وإذا ما علمنا أن هؤلاء المعتقلين هم من المسلمين والإسلام يحرم الانتحار ويعده من كبائر الذنوب فإن هذه الرواية لابد من التثبت في شأنها، وإذا ثبت الانتحار فهذا يدل على أنهم تعرضوا أثناء اعتقالهم لضغوط نفسية وجسدية هائلة دفعتهم للإقدام على مثل هذا العمل.

ومما يذكر ويشكر هنا هو موقف حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله- ممثلاً في وزارة الداخلية برئاسة سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز ومساعده للشؤون الأمنية سمو الأمير محمد بن نايف – حفظهما الله، فقد أولوا هذه القضية غاية العناية والاهتمام وعملوا على إعادة المعتقلين لبلدانهم، وقد تم فعلاً إعادة عدد من المعتقلين إلى المملكة مما كان له أطيب الأثر في نفوس ذوي الأسرى والمعتقلين، والشكر موصول لجمعية حقوق الإنسان في المملكة فقد قامت بجهود مشكورة بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية في سبيل تفقد أوضاع المعتقلين والعمل على إعادتهم إلى بلدانهم.

أسأل الله تعالى أن يكلل مساعي الجميع بالتوفيق والنجاح لما فيه خير وصلاح البلاد والعباد .. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

* داعية إسلامي وإمام مسجد الصرامي بحي الشهداء – الرياض

# 14 وسيلة للقيام بدور حقيقي تجاه انتهاك حقوق الإنسان في جوانتانامو

محمد بن سعد العوشن*

– متابعة أخبارهم .
– الدعاء لهم .
– التواصل مع أهاليهم.
– الكتابة عنهم في الصحف والمجلات ومنتديات الإنترنت.
– نظم القصائد عنهم.
– صياغة المقالات والقصص في بيان أوضاعهم.
– إرسال رسائل SMS التذكيرية عنهم إلى الزملاء والأقارب.
– تصميم النشرات والبوسترات باستخدام برامج التصميم الاحترافية.
– إنتاج الأناشيد المتنوعة التي تروي أحوالهم وتتعاطف معهم.
– مخاطبة المنظمات الدولية المعنية بهذه الانتهاكات.
– مخاطبة الحكومة الأمريكية وحثها على سرعة الإفراج عنهم.
– التعاون مع الجهات المحلية المعنية بقضيتهم ومن ذلك: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
– شراء المساحات الإعلانية في المواقع الأجنبية (مثل Yahoo æMSN و AOL) للتعريف بقضيتهم .
– التواصل مع وسائل الإعلام الغربية وتزويدها بالمعلومات المناسبة التي تجلب التعاطف مع قضيتهم .

* أخ لمعتقلين في غوانتانامو

# غوانتانامو ... إلى متى الاعتقال؟!

منذ أن أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية معتقل غوانتانامو في كوبا بعد حربها على أفغانستان وهذا المعتقل يتعرض للنقد من المنصفين في مختلف دول العالم، وآخر هذه الانتقادات هو مطالبة الاتحاد الأوربي بحل وإلغاء هذا المعتقل.

وطالما سمع العالم دعوى المحافظة على حقوق الإنسان والدفاع عنها ولكن وجود هذا المعتقل وبهذه الصورة يثير الكثير من التساؤلات، أين حقوق الإنسان مع هؤلاء؟ أليست حقوق الإنسان تدل وتنص على أن المذنب يحاكم محاكمة عادلة وأما البريء فيطلق سراحه؟.

هاهي السنوات تمضي على هؤلاء المعتقلين حتى بلغت ما يقارب خمس سنوات دون محاكمة أو حتى توجيه تهمة. ولقد أوضح الدين الإسلامي أنه دين رحمة وعدل يحرم الظلم وينهى عن قتل الأبرياء؛ سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، كما يحرم إلحاق الأذى بأي شكل كان وبأية صورة كانت، فالأصل أن الإنسان بريءٌ حتى تثبت إدانته، ولذلك نجد أن الإسلام قد جاء بتحريم الظلم والنهي عنه، قال الله جل وعلا في كتابه الكريم مبينا حال الظالمين يوم القيامة: «ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع .....» سورة غافر الآية: 18، والحميم هو: القريب المشفق، ويقول الله تبارك وتعالى في الحديث القدسي: « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا .....»رواه مسلم. وفي الصحيحين، كما يروي لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الظلم ظلمات يوم القيامة»، كما حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الظلم أشد تحذير فقال: إن الله ليملي للظالم (أي يمهله) حتى إذا أخذه لم يفلته، ثم قرأ: «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة إن أخذه أليم شديد....«سورة هود الآية:102» رواه مسلم.

د. نهار بن عبدالرحمن العتيبي

إن مطالبة العقلاء في مختلف دول العالم بحفظ حقوق هؤلاء المعتقلين التي تنادي بها كافة المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، هي بلا شك مطالبات صحيحة وواقعية، فليس من المعقول أن يبقى شخص طوال هذه المدة التي بلغت عدة سنوات دون أن يحاكم! وما يثير الاستغراب هو ماذا يقال عن هذا الشخص المعتقل، هل هو مجرم أم برئ، فإذا كان مجرماً فليحاكم على جريمته، وإذا كان بريئاً فلماذا يتم اعتقاله؟، وأغرب من هذا ما يثار الآن من أن بعض السعوديين أقدموا على الانتحار بينما تنفي عوائل أولئك المعتقلين ذلك في وسائل الإعلام وهم أعرف الناس بأبنائهم، وخصوصا أن السعوديين قد تربوا على تحريم الانتحار ويعلمون أن المنتحر متوعد من الله تعالى أن يدخله النار. ثم يزيد الأمر غرابة كذلك أن انتحار هؤلاء كان بشنق أنفسهم كما أذيع، فهل يقدم مسلم – حتى لو كان معذبا – على شنق نفسه وهو يعلم عقوبة هذا العمل؟، وهؤلاء كما يقال متدينون، بمعنى إنهم يعرفون حكم الانتحار ولا يخفى عليهم .. إنه فعلا أمر يثير الاستغراب. ثم يبقى السؤال المهم: إلى متى سيبقى هؤلاء في معتقلهم دون محاكمة؟ إن المؤمل من الحكومة الأمريكية والجهات المعنية بحقوق الإنسان وجميع دول العالم أن تنظر في وضع هؤلاء الذين لا حول لهم ولا قوة، وأن يطلق سراحهم ويعودوا إلى بلدانهم. كما آمل من كل شاب مسلم وخاصة الشباب السعودي أن يتعاونوا مع حكوماتهم عندما يريدون السفر إلى خارج دولهم سواء كان هدفهم خيريا كالإغاثة أو التطبيب، أو كان هدفهم إعلاميا فيبلغ الشاب المسئولين في بلده عن رغبته في الذهاب إلى هناك ويسلك الطرق الرسمية التي ترشده إليها، فإنه بتعاونه هذا يجعل دولته تعلم بمكانه والهدف الذي جاء من أجله ويهيء لها القيام بمساعدته وإعانته، ولو حصل له مكروه أو اعتقال فإنها بمعرفته به وبمهمته تستطيع الدفاع عنه وإثبات براءته.

* داعية وباحث إسلامي
ص ب 708 الدوادمي11911
بريد إلكتروني nhalotibi@uae.us

# من المسؤول عن تأجيج المشاعر؟

حلقة جديدة تدور برحى المجتمع الدولي، ودرس لم يسبق له مثيل في مفهوم الحرية والإنسانية الذي يساير به ركب العولمة. أسلوب مهني جديد في تغذية التطرف ليقاد العالم إلى حيث المجهول لنرسم مستقبلاً لا يمكن لنا أن نركن له أو نعول عليه.

خطوة جديدة من اللاعب الأمريكي في الساحة السياسية قد تأجج المشاعر وتفجر الاحتقان وتقود إلى نفق مظلم آخر رغم أننا لم نخرج من نفقنا السابق.

لم يكن الأمر يرتبط بمجرد افتعال أمر انتحار أكثر من كونه رسالة لا يفهم مغزاها، تحمل في طياتها درساً مجانياً في أبسط حقوق الإنسان في معسكر سمي ( Ray-X ) في إشارة إلى طبيعته التي تتميز بالعزل الشفاف الذي يضع السجين تحت طائلة الأعين في كل سكناته وحركاته، وهو ما يفسر عدم تصديق الرواية الأمريكية حول انتحار السجناء السعوديين واليمني.

لا نعرف إلى أين تقودنا مثل هذه التصرفات، فالعالم أجمع ليس بحاجة إلى مزيد مما يؤجج المشاعر، فالغليان قد وصل إلى أقصى درجاته بسبب تصرفات رعناء طغى معها مفهوم القوة على العقل والحكمة، حيث لم يترك للحوار مكانا.

لن ينبري قلمي ضد الأمريكيين بشكل عام وإدارتهم بشكل خاص ولن يمطرهم قذفاً، بل أود أن أوجه رسالة خاصة للإدارة الأمريكية وصناع القرار في البيت الأبيض ولأمهر الأقدام في البنتاغون، ذلك الرقم الصعب في المعادلة الأمريكية والذي يلعب كيفما شاء وفي ضنه أنه يحقق النصر.

محمد محسن الحربي*

رسالتي هي رسالة مودة ووئام، من فرد وسط أمة تبحث عن نسمة سلام تنفذ به إلى عباب المستقبل، في أمة تفكر بالخير بقدر ما يفكر الآخرون بالمصالح العليا على حساب الإنسانية. رسالة تحمل في طياتها نصيحة صادقة من مطّلع وعالم ببواطن أمور أمته، نصيحة لتدارك السفينة قبل أن تغرق.

إن مثل هذه التصرفات ستزيد المتطرف تطرفاً، وستخلق من المتردد مقدماً، ومن الراكن إلى متعاط ومتعاطف مع الحركة المسلحة، وحينها سيجد البعض تبريراً للحماقات التي ترتكب لندخل في دوامة أخرى لنوسع رقعة الهوة بدلاً من ردمها، ولتضع الحرب أوزارها مرة أخرى.

من عرف المواطن الأمريكي عن قرب، ومن عايش الغرب عموماً يصدم بواقعهم قياساً إلى تصرفات حكومتهم، ذلك الجانب الآخر من العالم الذي أنجب لنا (آنا ماري شيمل، روبرت فيسك، جيمس ريستون وفريد ريش روكرت)، أولئك المستشرقين الذين حملوا مشعل النور وبسطوا أقلامهم وسخروها لنقل الصورة المضيئة للعالم الإسلامي أجمع، أولئك الذين بذلوا الغالي والنفيس للتقريب وركزوا على القواسم المشتركة وأسسوا أرضاً خصبة للتعايش السلمي بدلاً من الخلافات.

إننا نصلي لله وندعوه أن لا تواصل الحكومة الأمريكية جنوحها وأن تعيد حساباتها وتدرس قراراتها بمهنية عالية لنتحاشى الصدام الذي سيقف يوماً حائلاً دون تقدم البشرية وسيعيدنا آلاف السنين إلى الوراء.

سيستمر مسلسل الدم بين أطراف النزاع وسيعم ولن يخص، وسيطال البريء قبل الجاني طالما بقي البعض يتصرف بعيداً عن الضمير الإنساني، وطالما عامل البعض البشرية على أنهم حمقى لا يمكن لهم أن يقرأوا الحدث وعلى أنهم نيام لا يمكن أن يستيقظوا.

إن مدينة الأشباح (غوانتنامو) تسبح تحت بارود سينفجر عاجلاً أم آجلاً، وأكاد أجزم أن مقتل (وليس انتحار) السجناء الثلاثة سيكون من الأحداث التي سيكون لها لما بعدها.

*كاتب وإعلامي سعودي،
عضو الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
harbimm@gmail.com

# نطالب بتحقيق حيادي مستقل بمشاركة الجمعية

سهيلة زين العابدين حمّاد*

إنَّ ادعاء الإدارة الأمريكية بانتحار السعوديين واليمني في جوانتنامو ادعاء مشكوك في صحته، فليس من المعقول بعد صبرهم خمس سنوات من سجنهم على تعذيبهم، وإذلالهم ينتحرون، وقد بدت بوادر انفراج أزمتهم ومحنتهم، بإطلاق عدد من الأسرى، خاصة أنَّه أطلق سراح خمسة عشر أسيراً سعودياً قبل أقل من شهر، وأصبحت هناك مطالب دولية بإغلاق معتقل جوانتنامو، وأصبح الرأي العام الدولي والإقليمي والمحلي يتحدث عن أسرى جوانتنامو، وأصبح هناك محامون يتولون الدفاع عن الأسرى، ومنظمات وجمعيات حقوق الإنسان العربية والمحلية قد تبنَّت قضية أسرى جوانتنامو، ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، فكيف يأتي انتحار هؤلاء الثلاثة في وقت يُرتجى إطلاق سراحهم؟

ثُمّ أنَّ هؤلاء الثلاثة الوازع الديني لديهم أقوى من أنَّ اليأس يؤدي بهم إلى الانتحار، فهم بذلك يفوتون على أنفسهم شرف الاستشهاد في سبيل الله، فأياً كان نوع العذاب الذي يلاقونه، فلن يفكروا في الانتحار لأنَّ المنتحر مأواه جهنَّم خالداً فيها، وهم يُدركون هذا جيداً، وهم يعلمون علم اليقين أنَّ المنتحر معترض على قضاء الله وقدره، ويعد كافراً، فلا يمكن أن يكونوا قد انتحروا، والأرجح أنَّهم ماتوا من شدة التعذيب وطوله، فهم يعذبون على مدى خمس سنوات، ولا توجد عناية صحية وطبية وغذائية بهم، فأجسامهم ضعفت ووهُنت، ولم تعد تتحمل قسوة التعذيب، ففارقوا الحياة .

ولستُ أدري هل تشريح الجثث سوف يظهر الأسباب الحقيقة للوفاة، أم أنّ الأمريكان حقنوا الجثث بحقن تُخفي الأسباب الحقيقية للوفاة عند التشريح دون أن يُكتشف أنَّ هناك حقناً حُقِنت بها تلك الجثث؟، فكما يوجد سم لا يظهر من تشريح الجثث، فقد تكون هناك حقن تخفي الأسباب الحقيقية للوفاة دون أن يكتشف ذلك، فنحن في عصر العلم والتكنولوجيا ولا يستبعد أي شيء، خاصة في المجالين العسكري والحربي.

ولكن أيًّا كان الأمر فعلينا نحن كجمعية لحقوق الإنسان أن نُطالب بإجراء تحقيق حيادي نزيه في أسباب وفاة الأسرى الثلاثة، وأن يشارك في التحقيق قانونيون من أعضاء الجمعية، وعلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن تدعو منظمات حقوق الإنسان في العالم للمطالبة بوضع نهاية لهذه المهزلة الأمريكية الدولية التي تدعى « جوانتنامو»!!!

كيف يسمح المجتمع الدولي للإدارة الأمريكية أن تقيم معتقلاً أقفاص الحيوانات أفضل منه، وتحتجز فيه بشراً لا يقل عددهم عن (650) مواطناً من أكثر من (40) دولة في قاعدة بحرية عسكرية أمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا، يلقون كل صنوف التعذيب والإهانة والإذلال من قبل سجانيها بدون تهمة مثبتة عليهم، وبدون محاكمة، ومضى الآن على وجودهم في هذه الأقفاص خمسة أعوام، ومنهم من سجن وهو طفل لم يبلغ سن الثامنة عشرة، ألم يعرف الطفل في اتفاقية الطفل الدولية أنَّه الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة ؟

والسجين القتيل ياسر طلال عبدالله الزهراني، الذي اعتقل في السابعة عشرة من عمره كان طفلاً ساعة اعتقاله، وهذه مخالفة صريحة من الإدارة الأمريكية للقوانين والأنظمة والاتفاقيات الدولية.

ثُمَّ أنَّ المعتقلين في جوانتنامو لم يضبطوا وهم حاملي الأسلحة، وجُلُّهم ذهب لعمليات إغاثية، فالحرب الأمريكية كانت دائرة في أفغانستان، وهؤلاء ذهبوا لأفغانستان لنجدة إخوانهم الأفغان وتقديم لهم أنواع الإغاثة التي يحتاجونها، بل بعضهم قُبض عليهم في الباكستان، وسُلِّموا للسلطات الأمريكية لمجرد أنَّهم سعوديون، وهم أتوا لباكستان لتوقيع عقود عمل، والإدارة الأمريكية تريد بأية وسيلة كانت تثبت أنَّها مهددة بالإرهاب، وأنَّها محقة في إعلان حربها عليه، وتريد ملء أقفاصها بجوانتنامو بالإرهابيين - على حد تعبيرها - ، ولا سيما من السعوديين الذين بلغ عددهم في جوانتنامو (132) من أصل(650) من أربعين دولة، فعدد أسرى جوانتنامو السعوديين أكبر عدد من أية دول أخرى ، وبنسبة 8،19٪، وجوانتنامو أرض غير أمريكية - بعيداً عن دائرة القانون الأمريكي، مع أنَّها مستأجرة من قبل الإدارة الأمريكية، وبها قاعدة أمريكية عسكرية بحرية، وبالتالي تصبح خاضعة لها، أليست السفارات والقنصليات الموجودة في دول أخرى تعتبر أراض للدولة المنتمية إليها، حتى الطائرات والسفن، وإن كانت مستأجرة، فهي تصبح تابعة للدولة المؤجرة لها، وتخضع لأنظمتها وقوانينها، فلمَ يُستثنى معتقل جوانتنامو من هذه القاعدة، ولا يعد أرضاً أمريكية يخضع مَنْ فيها للقوانين والأنظمة الأمريكية؟

لقد سبق وحكمت المحكمة الدستورية العليا في واشنطن، في أحكام مختلفة، بعدم دستورية معتقل جوانتنامو، وعدم دستورية الإبقاء على المعتقلين، لفترات طويلة، دون محاكمة أو توجيه تهم محددة ضدهم، ودون توفير كل وسائل وسبل الدفاع عن أنفسهم، ولكن لم تستجب الإدارة الأمريكية لأحكامها.

وإن كانت جوانتنامو لا تعد أرضاً أمريكية، فهي إذن أرض تتبع للدولة المؤجرة لها (كوبا)، فلم لا يطبق على الأسرى قوانين دولة كوبا، ويحاكمون في محاكمها ؟؟، هل استئجار الإدارة الأمريكية لها يلغي جنسيتها وانتماءها لدولتها؟ أو يلغي ملكية دولتها لها؟

وإن اعتبرت جوانتنامو - جدلاً - بلا هوية ولا انتماء لمَ لا تخضع للقوانين والأحكام الدولية، والأسرى الذين بها يُعاملون بموجب الأعراف والأنظمة والقوانين والاتفاقات الدولية، ويُحاكمون في محاكم دولية؟

أين النقابة الجنائية الدولية؟ لمَ لا تتبنى قضية أسرى جوانتنامو؟ على النقابة الجنائية الدولية أن تطالب بمحاكمة الرئيس الأمريكي «جورج بوش»، ووزير دفاعه رامسفيلد على جرائم الاعتقال في (جوانتنامو).

لابد أن يفيق المجتمع الدولي، فمعتقل جوانتنامو من مخازي التاريخ التي سوف تلاحق إدارة بوش، والمجتمع الدولي على سكوته عنها.

*رئيس مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق بالجمعية
بريد إليكتروني: suhaila_hammad@hotmail.com

## دعوا إلى الإفراج الفوري عن بقية المعتقلين

# أهالي معتقلي غوانتانامو: الإدارة الأمريكية هي المسؤول الأول عن انتحار المعتقلين

الرياض– حقوق:
حمّل أهالي المعتقلين السعوديين في غوانتانامو الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن عمليات الانتحار الأخيرة التي حدثت للأسيرين السعوديين ياسر طلال الزهراني ومانع شامان العتيبي والأسير اليمني أحمد عبد الله.
وعبّر الأهالي في رسالة خطية وجهوها للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن بالغ حزنهم لخبر الانتحار، كما شككوا في رواية إدارة المعتقل بشأن قيام المعتقلين بالانتحار، مطالبين بتشكيل لجنة دولية للتحقيق والكشف عن أسباب ودواعي الانتحار المزعوم – على حد قولهم، كما طالبوا بالإفراج الفوري عن بقية المعتقلين المتواجدين حالياً بالمعتقل.
وفيما يلي نص الرسالة:
سعادة الرئيس جورج دبليو بوش (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية):
لقد تلقينا بحزن بالغ وأسى كبير خبر وفاة السعوديين بجوانتانامو ياسر طلال الزهراني ومانع شامان العتيبي والأسير اليمني أحمد عبدالله والذين قضوا أثناء استمرار اعتقالهم غير المشروع والمخالف لجميع الأنظمة والمبادئ الدولية.
وإننا في الوقت الذي نشكك فيه تماماً في رواية إدارة المعتقل بشأن قيامهم بالانتحار ـ لأن التزامهم الصادق بالإسلام يمنعهم من ذلك ـ فإننا نحمل الإدارة الأمريكية مسئولية هذه الوفاة، كما ندين كل أساليب التحقيق والتعامل التي يتم ممارستها مع المعتقلين في سجن جوانتانامو، والتي قد تدفع المعتقلين تحت ظروف اليأس وقلة الحيلة إلى القيام بكل ما من شأنه تسريع الإفراج عنهم وإشهار قضيتهم وتوضيح مظلمتهم.
كما أننا معاشر أهالي المعتقلين السعوديين بجوانتانامو نطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية للكشف عن أسباب الوفاة ودواعي الانتحار المزعوم وتقصي الحقائق حول أشكال الانتهاكات التي يلاقيها أبناؤنا في المعتقل.
كما نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة أبنائنا المعتقلين في هذا المعتقل سيء السمعة، ونحملكم كافة المسئولية أمام الله وأمام العالم أجمع في تأخير الإفراج عنهم، وتداعيات ذلك على أوضاعهم النفسية والصحية من جهة، وعلى أوضاع أهاليهم وأبنائهم الآخذة في التدهور يوماً بعد يوم من جراء انكشاف الأساليب البهيمية التي يتم من خلالها التعامل مع المعتقلين، حيث لم يحصل هؤلاء المعتقلون على فرصة المحاكمة العادلة، أو التواصل مع العالم الخارجي، أو نيل أي من حقوقهم الإنسانية.
وإنه لعار على الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي الذين طالما نشروا ثقافة حقوق الإنسان وسعوا في تطبيقها في العالم أن يبقى هذا المعتقل في (جوانتانامو) شاهداً على الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تعقد فيه اللجان والمنظمات اجتماعاتها للدفاع عن الحيوان والمحافظة عليه!!

*الرئيس الأمريكي جورج بوش*

*أحد المعتقلين في خليج غوانتانامو يؤدي الصلاة في زنزانته*

وإننا نناشد كل من في قلبه مثقال ذرة من رحمة وإنسانية أن يقوم بما يستطيعه من جهد – بالأساليب المشروعة ـ لتسريع الإفراج عن هؤلاء المظلومين الذين أمضوا ما يقارب الخمس سنوات في هذه المعتقلات غير الإنسانية على مرأى ومسمع من العالم كله.
**الموقعون: عدد من أهالي المعتقلين السعوديين بجوانتانامو**
**الثلاثاء 17 / 5 / 1247هـ**

### الرواية غير مقبولة

من جانب آخر، أكد الدكتور محمد بن صامل السلمي ( قريب أحد المعتقلين) على أن التصرف الأمريكي مع المعتقلين في جوانتانامو يعتبر من أكبر الجرائم في هذا العصر، وأنه مخالفة صريحة لمبادئ حقوق الإنسان، كما أنه يعتبر إهانة لهؤلاء المعتقلين، بل يصنف على أنه اتجار بالبشر، لأن أغلب المعتقلين السعوديين قبض عليهم وتم اصطيادهم من قبل عصابات على الحدود الأفغانية – الباكستانية، بل حتى داخل باكستان.
وأشار السلمي إلى أن يحيى الصامل اعتقل داخل باكستان، وتعرض أهله للمساومة من خلال مجموعة من الاتصالات التي تطلب دفع دية مالية كبيرة ليطلق سراحه من السجن الباكستاني، مما يعني – على حد قوله– أن العصابات والعملاء يتاجرون بالشباب الذين اعتقلوهم ويسلمونهم إلى من يدفع لهم، وليس لأن عليهم قضايا يستحقون من أجلها الاعتقال.
وأهاب الدكتور السلمي بالجميع لمساعدة هؤلاء المعتقلين قائلا: « .. إن الدفاع عن أبناء الوطن الذين اعتقلوا في ظروف غير واضحة وأودعوا السجون الأمريكية من غير محاكمة من ألزم الواجبات على الجمعية وكافة المؤسسات الوطنية والمهنية من المحامين والصحفيين وأصحاب المؤسسات الإعلامية والأقلام الحرة».
وأضاف مشيداً بجهود الجمعية الوطنية في هذا المجال: « لقد دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مشكورة للقاء مع أهالي المعتقلين السعوديين في جوانتانامو، وكانت هذه بادرة طيبة كنا ننتظرها من زمن، وكان اللقاء ناجحاً طرحت فيه أفكار جيدة، نرجو أن تستمر».
كما أشاد بجهود المحامين السعوديين للإفراج عن المعتقلين، وتبنيهم هذه القضية وخاصة المحامي الأستاذ كاتب الشمري حيث بادر منذ سنوات بالاستعداد للمرافعة والمدافعة عن المعتقلين، واجتمع بأسرهم وأخذ منهم وكالات شرعية وقانونية ثم انضم له فيما بعد عدد آخر من المحامين.
ودعا السلمي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى الاستفادة من كل الطاقات والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية للدفاع عن المظلومين ونشر قضيتهم في المحافل الدولية والمنظمات والمؤتمرات المهتمة بحقوق الإنسان، للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية التي خالفت كل الشرائع والقوانين واعتمدت على منطق القوة، وأضاف: « إن الظلم عاقبته وخيمة والله قوي منتقم من الجبابرة، ونحن من هذا المنبر نطالب العقلاء في الإدارة الأمريكية أن يراجعوا أنفسهم ويسلكوا المسلك الصحيح في التعامل مع القضايا وترك التمييز والتفرقة، فقد تم إطلاق سراح المعتقلين من مواطني الدول الأوروبية في جوانتانامو وبقي المعتقلون العرب من غير محاكمة، وهذا تمييز وتفرقة عنصرية».
وأشار السلمي إلى أن وفاة ثلاثة من المعتقلين في غوانتانامو كان بسبب العذاب والإهانة التي يلاقيها هؤلاء المعتقلون، مشككا في الوقت نفسه في رواية (الانتحار) الأمريكية وقال: « المعتقلون في جوانتانامو يلاقون أشد العذاب والإهانة حتى قضى ثلاثة منهم تحت العذاب، ورواية أمريكا في الانتحار غير مقبولة ولا تصدق، لأن المسلم وحافظ القرآن لا يصدر منه هذا الفعل، والعجيب أن يصدر في أمريكا تقرير هذا العام عن الحريات وينتقد بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية ويتهمها بالاتجار بالبشر، وهذا كما قيل: (رمتني بدائها وانسلت) ، لذا عليها أن تحاسب نفسها وإدارتها وتنظر في جرائمها ضد الإنسانية في أمكنة كثيرة من العالم. ولا تغتر بقوتها العسكرية فإن الله يملي للظالم فإذا أخذه لم يفلته».

*** السلمي: نطالب العقلاء في الإدارة الأمريكية أن يراجعوا أنفسهم ويسلكوا المسلك الصحيح في التعامل مع القضايا.**
*** الحربي: نقدر جهود الجمعية وحرصها الدائم على مصلحة المواطن والمجتمع**

### تفاعل حضاري

من جانبه، عبّر الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الحربي (أخو المعتقل غانم الحربي) عن شكره وتقديره لجهود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للإفراج عن المعتقلين السعوديين في المعتقل الأمريكي (غوانتانامو)، وقال: «إن ما لمسناه من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ما هو إلا بادرة طيبة وتفاعل حضاري وحرص اجتماعي على مصلحة الفرد والمجتمع، فلقد دعينا لحضور الاجتماع الأول لأهالي المعتقلين السعوديين في جوانتانامو وكان اجتماعا منظماً حضره عدد لا بأس به من أهالي المعتقلين وموكليهم وكذلك عدد ليس بالقليل من المهتمين بالقضية من المحامين وأعضاء الجمعية، وشهد الاجتماع حضورا إعلاميا بارزاً من الصحف المحلية والقنوات الفضائية». وأضاف: « لقد اتفق الجميع على وضع الخطوط العريضة لمتطلبات الأهالي وممثليهم، وشكلت لجنة من الأهالي لتمثيلهم في الاجتماعات القادمة وأمام المحافل الشعبية، وتضم في عضويتها مجموعة من المحامين وأعضاء الجمعية».
ودعا الحربي اللجنة إلى بذل كل ما في وسعها لمتابعة أوضاع المعتقلين لدى السجون الأمريكية والسعي لدى الجهات المعنية للإسراع في الإفراج عنهم وحفظ حقوقهم القانونية ومتابعة أوضاعهم بعد عودتهم وتأهيلهم للاندماج في المجتمع.

### شاهد عيان

من جهة أخرى، أشار خالد الأسمر –أحد المفرج عنهم من معتقلي جوانتانامو– إلى تعرض أحد المعتقلين ويدعى مشعل المدني للاعتداء بالضرب على رأسه أثناء محاولته الانتحار احتجاجًا على الإساءة للمصحف الشريف في المعتقل، ما أدى إلى إصابته بالشلل التام، موضحًا أن هناك من السجناء من فقد عينه وبعضهم بتر إصبعه أو كسر في حالات اعتداء مماثلة.
ويلقى مئات المحتجزين في جوانتانامو معاملة سيئة على أيدي الجيش الأمريكي. ولا يتمتع هؤلاء بوضع أسرى حرب كما لم يقدموا لأي محاكمة، وكشف المفرج عنهم من المعسكر عن أساليب التعذيب التي تستخدم أثناء الاستجواب والتي وصلت لدرجة تدنيس المصحف الشريف.
وأعلن الجيش الأمريكي أنه منذ إقامة المعسكر قبل زهاء خمس سنوات جرت 41 محاولة انتحار من قبل 23 سجينًا على الأقل. وقام أحد المعتقلين بـ 12 محاولة انتحار.
كما أقدم العشرات مؤخرًا على الإضراب عن الطعام، وكان الرد الأمريكي على ذلك بإجبارهم على تناول الغذاء بوسائل مثل الحقن.

## قصة غوانتانامو

تعتبر قاعدة جوانتانامو البحرية آخر قاعدة عسكرية أمريكية في أمريكا اللاتينية، وهي تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لكوبا.
بدأت قصة جوانتانامو قبل نحو مائة عام وبالتحديد في عام 1903 حينما قبلت كوبا التخلي عن هذه المنطقة، الواقعة في أقصى جنوبي شرق البلاد وعلى مسافة حوالي ألف كيلومتر من هافانا، لجارتها الصديقة آنذاك الولايات المتحدة كبادرة امتنان من الكوبيين للدعم الذي قدمه الأمريكيون لهم أثناء المقاومة الكوبية للاحتلال الأسباني.
وعلى الرغم من تقلص أهمية قاعدة جوانتانامو البحرية مع أفول نجم الاتحاد السوفيتي السابق ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالعالم وتحولها إلى القطب الأوحد، فقد عادت هذه البقعة إلى دائرة الضوء مجددا بعد نقل أسرى طالبان إليها.
وتشير الوثائق إلى أن الولايات المتحدة وقعت عقداً لتأجير الجزيرة بشكل دائم وثابت من الكوبيين عام 1903 بعد أن حصلت كوبا على استقلالها مقابل دفع 2000 عملة ذهبية وهو ما يعادل في ذلك الحين 4000 دولار، وطبقا للاتفاقيات 1902، 1903، و1934، فإن الولايات المتحدة بقيت متمسكة بالقاعدة ورفضت كل المطالب الكوبية لاستعادتها.
وأودعت الإدارة الأمريكية غالبية أسراها إبان الحرب على أفغانستان التي أطاحت بنظام طالبان عام 2001 بدعوى انتمائهم إلى الحركة المتشددة أو تنظيم القاعدة في المعتقل العسكري في غوانتانامو، وسط تعتيم مطلق.
وتعتقل الولايات المتحدة في القاعدة البحرية شرقي كوبا منذ يناير/كانون الثاني عام 2002، قرابة 500 سجين، دون توجه تهم محددة لأغلبهم ودون محاكمة عادلة.

## من رسائل المعتقلين: مكتبة المعسكر ليست سوى مجموعة من الكتب التي عفى عليها الزمن

**لا يجد المعتقلون في غوانتانامو وسيلة للتعبير عن مشاعرهم وأحاسيسهم سوى الرسائل التي يبعثون بها إلى ذويهم وأقاربهم عن طريق المنظمات الدولية، وذلك بعد مرورها بعدد من مراحل الفلترة والتدقيق.**
**أحد المعتقلين حاول من خلال هذه الرسالة تسليط الضوء على جانب من جوانب هذا المعتقل المظلم، فيقول تحت عنوان (مكتبة الصندوق المتجول):**
يظن البعض أن مكتبة المعسكر في غوانتانامو صالون واسع به أدراج وأرفف منظمة وأرضية رخامية لامعة، وفهرسة إلكترونية راقية لتلك المكتبة العامرة، يتجول فيها المعتقلون صباح مساء ينتقون أطايب الكتب المتوفرة في سائر المجالات ومختلف العلوم بلغات كثيرة مختلفة؟!! كتلك المكتبة الرفيعة التي كنت أتجوّل في أروقتها قبل خمس سنين أثناء دراستي في جامعة الأمام محمد بن سعود بالرياض وأجري بها بحوثاتي الدراسية آنذاك!!
والواقع كما يشهد به الجميع أن مكتبة المعسكر في غوانتانامو ليست سوى صندوقين رماديين صغيرين يتجول بهما الحراس في بعض العنابر يحملونها فوق رؤوسهم لتقيهم أشعة الشمس الحارقة!! وفي أحسن الأحوال يجرونها على عربة ذات عجلتين صغيرتين.
أما ما بداخل الصندوقين فلا يعدو أن يكون مزيجاً من الكتب القديمة التي عفى عليها الدهر، وتمزقت أغلفتها وبعض أوراقها بفعل الأمطار وعوامل التعرية التي تحيط بهذين الصندوقين، إضافة إلى أن الكتب ذاتها التي تمرر على المعتقلين منذ سنوات.
الناطقون بالعربية توفر لهم مجموعة من القصص الخرافية المملة إلى جانب بعض الكتب المملوءة بالإلحاد وربما الطعن في الدين الإسلامي وبعض شرائعه، وبعد جهود مضنية ومتوالية قام بها المعتقلون ومحاموهم سمح مؤخراً بكتاب ديني واحد فقط في المعسكر الرابع لكل 40 معتقلاً.
أما المعتقلون الأفغان فيوفر لهم عدة كتب بلغة البشتو والفارسي في مجال الأدب، ولم تتغير تلك الكتب منذ أن أنشئت مكتبة الصندوق المتجول قبل سنين.
وإذا التفتنا إلى الكتب المتوفرة باللغات الرسمية المتداولة الأخرى، فلن نعدم أن نجد كتاباً أو كتابين من كل لغة، قد عفى عليهما الدهر، ونسج العنكبوت عليها خيوطه.

المعتقل: عبدالعزيز العوشن

## د. القعيد مثّل الجمعية في اللقاء وشارك في صياغة البيان الختامي والتوصيات

# الاجتماع التحضيري لمنتدى المجتمع الدولي من أجل الديمقراطية يدعو إلى إنشاء مرصد عربي لمراقبة عملية البناء الديمقراطي

الدوحة – حقوق:

أوصى المشاركون في الاجتماع العربي التحضيري لمنتدى المجتمع الدولي من أجل الديمقراطية بإنشاء مرصد عربي لمراقبة عملية البناء الديمقراطي، إضافة إلى مراصد وطنية تستند في عملها على المؤشرات التي سوف يتم تطويرها لاحقاً. الاجتماع الذي عقد في دولة قطر خلال الفترة من 17–18 يونيو 2006م جاء بناء على دعوة من وزارة الخارجية القطرية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في إطار الجهود التحضيرية لمنتدى المجتمع الدولي السادس من أجل الديمقراطيات.

مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الاجتماع عضو المجلس التنفيذي بالجمعية الدكتور إبراهيم بن حمد القعيد، حيث شارك بفعالية في جميع جلسات اللقاء وورش العمل، محاولا التعريف بالجمعية وبرامجها، والإنجازات التي حققتها منذ إنشائها، كما شارك في المناقشات والحوارات ومجموعات العمل المتخصصة وصياغة البيان الختامي والتوصيات التي تمخضت عن اللقاء.

ناقش المشاركون المحاور الأساسية التي سيتناولها المنتدى السادس لمنظمات المجتمع المدني الموازي للمؤتمر السادس، وهي: حرية العيش بكرامة، السلام، المشاركة في الحكم، المواطنة، وبناء وتعزيز الديمقراطية. وأكدوا على الأهمية القصوى لعملية البناء الديمقراطي التي تقتضي المشاركة الفعلية والقوية لمنظمات المجتمع المدني بشكل يجعل من التطور الديمقراطي مساراً تراكمياً نابعاً من ديناميكية داخلية تعبر عن الحاجات والأولويات الوطنية. كما أكدوا على ضرورة ربط المسارات والمبادرات المختلفة الداعية إلى بناء الديمقراطية في المنطقة بالمبادرات الحكومية، خارجية كانت أو محلية، وبالمبادرات الصادرة عن منظمات المجتمع المدني.

ورأى المشاركون ضرورة الربط المحكم بين عمليات الإصلاح في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتلازماً مع الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاجتماعية والثقافية، وذلك لتأمين عملية البناء الديمقراطي من أي انحراف وانزلاق.

وأشاروا إلى ضرورة فهم دور المجتمع المدني وطبيعته، على أساس الشراكة الكاملة والانخراط في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح، مؤكدين على وجوب الانتقال من الدور التوصيفي والمطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملء فراغ المؤسسات الحكومية إلى الدور الفاعل والمؤثر في السياسات الوطنية العامة. وفي هذا السياق تناول المشاركون طبيعة علاقة منظمات المجتمع المدني بالدولة والإشكاليات التي تطرحها هذه العلاقة، مع التأكيد على وجوب اعتماد آليات للحوار تبنى على أساس الاعتراف باستقلالية منظمات المجتمع المدني وتعزيز الحوار السلمي. كما أشاروا إلى علاقة المجتمع المدني بالمبادرات الخارجية، مؤكدين على وجوب بلورة رؤية تعكس الأولويات والاحتياجات الوطنية والإقليمية بالمقام الأول، ومن ثم التشبيك معها لدعم ودفع العملية الديمقراطية بعيداً عن المساس بمصالح الدول والمجتمعات العربية، مع إدانة اللجوء إلى الحرب ومختلف وسائل الهيمنة.

وفي معرض الحديث عن الخصوصية الثقافية في المنطقة، أكد اللقاء على أن هذه الخصوصية يجب ألا تكون عملاً سلبياً يؤدي إلى عزل المنطقة وشعوبها عن مسارات تطوير مفهوم الديمقراطية والتحول نحو ممارسات ديمقراطية تخدم الأهداف الوطنية، إذ ليس هناك تناقض بين خصوصية المنطقة وتطبيق مبادئ الديمقراطية القائمة على المواطنة والمشاركة الفاعلة.

وأشار الاجتماع إلى أن المنطقة تواجه مأزقاً تنموياً يحد من قدراتها على مواجهة تحديات العولمة والانخراط في الاقتصاد العالمي، وتثبيت مكانتها الدولية اقتصادياً وإنتاجياً وتكنولوجياً، مؤكداً أن الديمقراطية هي الخيار الاستراتيجي الذي سيساهم في مواجهة هذا التحدي ويعزز المسار التنموي ويضمن استقامته.

واشتملت التوصيات على ضرورة الاستفادة من مناسبة انعقاد المنتدى الدولي السادس لمنظمات المجتمع المدني حول الديمقراطية، لتعزيز آليات التعبئة والرصد والمتابعة والحوار مع الجهات الحكومية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية البناء الديمقراطي برمتها، وذلك تأسيسا على احترام استقلالية هذه المؤسسات وتمكينها من أداء مهامها واعتماد القوانين والآليات الملائمة وضمان حرية تكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب، وحرية الانضمام إليها، ورفع القيود التي تحول دون استقلاليتها وقيامها بدورها في التنمية الشاملة. كما دعا المشاركون إلى إيجاد الأطر الملائمة لتعزيز وتعميق التنسيق المستمر والفعال بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتوثيق التعاون مع الأمم المتحدة لا سيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان.

وفي إطار التحضير للمنتدى الدولي السادس للمجتمع المدني حول الديمقراطية أكد الاجتماع على ضرورة انخراط ومشاركة كافة المجموعات والشرائح في المجتمع لاسيما الشباب والنساء، والعمل على نشر ثقافة الديمقراطية والوعي الديمقراطي من خلال الوسائل الإعلامية والنشاطات الثقافية ووسائل النشر والمواقع الإلكترونية.

# الجوهرة العنقري تتفقد عدداً من الجهات وتلقي محاضرات توعوية حول العنف الأسري

الرياض – حقوق:

استمرارا لجهود الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ودورها في مواجهة مشكلة العنف الأسري، وإسهاما منها في توعية المجتمع بخطورته، تبذل الأستاذة الجوهرة بنت محمد العنقري نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة جهوداً ملموسة لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال مجموعة من المحاضرات والزيارات التفقدية لبعض الجهات ذات العلاقة. حيث أجابت الأستاذة العنقري خلال الفترة الماضية الدعوة لإلقاء محاضرة في مركز السيدة خديجة بنت خويلد في الغرفة التجارية الصناعية بجدة. ومحاضرة في الملتقى الثقافي النسائي في جدة بمشاركة الدكتورة نوره اليوسف. كما ألقت محاضرة ضمن فعاليات (مكة عاصمة الثقافة) حضرها العديد من الموجهات والمعلمات والطالبات في مدارس مكة المكرمة والقرى المجاورة لها. وركزت في محاضرة أخرى بمركز التوجيه التربوي بمنطقة مكة المكرمة على أهمية إدراج مفهوم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وإضافة دروس خاصة عن سيرة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، ليتعلم النشء كيفية التعامل الإسلامي داخل الأسرة وخارجها.

كما شاركت الأستاذة العنقري بإلقاء مجموعة من المحاضرات الأخرى في الجهات التالية:

– كلية التربية للبنات في جدة، ضمن أسبوع الفعاليات الخاصة بالعنف الأسري.

– جامعة الملك عبدالعزيز، ضمن فعاليات أسبوع «الأسرة التي نريد» في الفترة من 4–6 ربيع الأول 1427 هـ

– مركز التوجيه التربوي للبنات في مدينة الطائف بمشاركة الأستاذة نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ حول العنف الأسري وآليات الحماية.

– مستشفى الحرس الوطني (مدينة الملك عبد العزيز الطبية) بجدة حول العنف الأسري.

– جمعية فتاة ثقيف النسائية الخيرية في مدينة الطائف بمشاركة الأستاذة نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ، حول العنف الأسري وآليات الحماية .

– جمعية اليقظة النسائية الخيرية في مدينة الطائف، بمشاركة الأستاذة نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ، حول العنف الأسري وآليات الحماية.

– الجمعية العربية لتنمية الموارد البشرية في جدة، وركزت على التمييز العنصري ضد المرأة.

كما شاركت الأستاذة الجوهرة بنت محمد العنقري في فعاليات وورش العمل التي نظمها مكتب الأمم المتحدة في الرياض. ولبت الدعوة للمشاركة في أسبوع التطوع الاجتماعي النسائي بمحور ( حقوق الإنسان والعنف الأسري ).

ومن بين الجولات التفقدية للجمعية لبعض الجهات ذات العلاقة، بهدف الاطلاع على مستوى الخدمات التي تقدمها تلك الجهات، والوقوف على أهم الإيجابيات والسلبيات، زارت الأستاذة العنقري الجهات التالية بمدينة الطائف:

– دار المحبة للأيتام في جمعية فتاة ثقيف الخيرية النسائية في 9/ 4/ 1427هـ.

– مركز رعاية المشلولين التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في 1427/4/10 هـ.

– مركز رعاية المسنات التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في10/ 4/ 1427 هـ.

وفي يوم الثلاثاء 18/ 4/ 1427هـ قامت الأستاذة الجوهرة العنقري والأستاذة ريم الحارثي المتخصصة في قضايا العنف الأسري بزيارة لدار الحماية الاجتماعية في مدينة جدة، واجتمعتا مع الإدارة والأخصائيات الاجتماعيات في الدار، كما استمعتا إلى بعض قضايا النزيلات ممن تعرضن للعنف الأسري.

وضمن المساهمات الخارجية للأستاذة الجوهرة العنقري، مشاركتها في فعاليات (مؤتمر حقوق الإنسان .. المرأة وتحدي الواقع) المنعقد في الكويت، حيث شاركت بورقة عمل حول التمييز ضد المرأة في المراكز القيادية ومراكز اتخاذ القرار.

# الجمعية تشارك في دورة تعزيز قدرات المرأة في مجال الإعلام والإعلام الإلكتروني

عمّان – حقوق:

شاركت الجمعية في دورة (تعزيز قدرات المرأة في مجال الإعلام والإعلام الإلكتروني) التي نظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان ومؤسسة كونراد أديناور في العاصمة الأردنية عمّان في الفترة من 3 – 10 يونيو 2006م.

وقد مثّل الجمعية في هذه الدورة كل من الأستاذة سالمة الموشي سكرتيرة القسم النسائي بمقر الجمعية الرئيس بالرياض والأستاذة صفاء هوساوي السكرتيرة التنفيذية للقسم النسائي بفرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة.

جاءت هذه الدورة بهدف تعزيز قدرات كوادر وعضوات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان على استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإعلام لنشر وحماية حقوق الإنسان، وللتعريف بأنشطة وبرامج منظماتهم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ومحاولة تبادل الخبرات الإعلامية بين المتدربات.

ركز برنامج الدورة على تدريب المشاركات على تحرير البيانات الصحفية، وإعداد الندوات، وتنظيم الحملات الإعلامية، إضافة إلى تدريبهن على إلقاء الكلمات أمام الجمهور. كما اشتمل برنامج الدورة على تدريب عملي على الاتصال السمعي – البصري، من خلال تطبيق آلية تقنيات اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية.

وتضمن الجزء الثاني من الدورة التدريبية الإعلام الإلكتروني وإنشاء وتصميم صفحات الويب، إضافة لمشروع إلكتروني للمتدربات.

واختتمت ورشة العمل أعمالها بالتوصيات التالية:

– دعم وتعزيز قدرات المرأة في حقلي الإعلام والإعلام إلكتروني.

– الاهتمام بالإعلام الحقوقي باعتباره وسيلة هامة وحيوية في خدمة حقوق الإنسان.

– التأكيد على أهمية استخدام الوسائل الإعلامية بالطرق الصحيحة لتحقيق الهدف من الوسيلة الإعلامية .

– تكوين رابط عملي بين كافة المنظمات والمؤسسات الحقوقية من خلال التدريب وورش العمل التي تخدم حقوق الإنسان، ومنح المرأة مساحة من التواصل بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.

شارك في الدورة عشر منظمات نسائية في مجال حقوق الإنسان في كل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية.

يذكر بأن مؤسسة كونراد أديناور، هي مؤسسة غير ربحية مقرها ألمانيا تساهم ببرامجها في دعم الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة، من أهدافها الرئيسية تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بدعم الخطط والبرامج الاجتماعية التي تؤدي إلى نشر الوعي.

# موقــف اتفاقيــات جنــيــف من أســرى غوانتانــامــو

منذ عهود سحيقة من الزمان والعالم يتأرجح ما بين الخير والشر، وبين السلم والحرب، وقد دارت الكثير من الحروب التي استمرت إلى سنين عديدة، وأفنت الكثير من بني البشر، ومع نهاية أية حرب نجد أن هنالك الكثير من الخسائر بين الطرفين، من قتيل إلى جريح إلى مفقود إلى أسير في أيدي الأعداء، ولا يخفى على أحد ما ينتج عن الحرب من ويلات ومآسٍ، ولذلك نشطت الدول بمبادرة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتنظيم مسائل الحرب وما يتعلق بها وينتج عنها في محاولة للتقليل من آثارها، وقد عقدت عدة مؤتمرات في هذا الخصوص تمخضت عنها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة1949 م والبروتوكولين الملحقين بها لعام1977 م، وقد جاءت الاتفاقية الأولى لتعالج موضوع (تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة بالميدان)، والاتفاقية الثانية لتعالج موضوع (تحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار)، والاتفاقية الثالثة(بشأن معاملة أسرى الحرب)، والاتفاقية الرابعة والأخيرة (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، وقد اشتملت هذه الاتفاقيات على العديد من الأحكام التي تعالج هذه الموضوعات، بحيث تقلل من آثارها السلبية على الإنسانية، وسنقتصر في حديثنا على الاتفاقية الثالثة التي تعنى بشأن معاملة أسرى الحرب، ونربطها بوضع الأسرى والمحتجزين في معسكر غوانتانامو.

ففي الماضي كان الأسرى يتعرضون للقتل تنكيلاً بهم، وشيئاً فشيئاً حل الاسترقاق محل القتل، ومن ثم أصبح الأسرى يفتدون بالمال، وهكذا أصبح وضع الأسرى يتحسن من حال إلى حال، إلى أن أصبح للأسرى حقوق معترف بها وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة، والأصل في حجز الأسرى هو لمنعهم من الاستمرار في القتال بهدف إضعاف قوات العدو وليس لتوقيع الجزاء عليهم أو الثأر منهم، فقد جاءت الاتفاقية بالعديد من الأحكام التي تحفظ للإنسان كرامته حتى وهو في الأسر، كما جاء في المادة (13) من الاتفاقية والتي قررت أنه: «يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات»، كما تطرقت الاتفاقية إلى توفير المأكل والمشرب والملبس والرعاية الصحية للأسير في المواد من(32-25) ، فضلاً عن ممارسة الشعائر الدينية بحرية كاملة، حيث نصت المادة (34) على أن: «تترك لأسرى الحرب حرية كاملة لممارسة شعائرهم الدينية، بما في ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم، شريطة أن يراعوا التدابير النظامية المعتادة التي حددتها السلطات الحربية .وتعد أماكن مناسبة لإقامة الشعائر الدينية»، إضافة لذلك فللأسرى الحق في مراسلة ذويهم طبقاً لما نصت عليه المادة(71) ، كما قررت المادة(103) من الاتفاقية بأن «تجرى جميع التحقيقات القضائية المتعلقة بأسير الحرب بأسرع ما تسمح به الظروف، وبحيث يحاكم بأسرع ما يمكن، ولا يجوز إبقاء أسير الحرب محبوساً احتياطيا في انتظار المحاكمة، ولا يجوز بأي حال أن تزيد مدة هذا الحبس الاحتياطي على ثلاثة أشهر»، وللأسير الحق في أن يدافع عنه محام مؤهل يختاره، وله الحق في الاستعانة بخدمات مترجم مؤهل، واستدعاء الشهود كما جاء في المادة(105) من الاتفاقية، وبصورة عامة نجد أن الاتفاقية قد وفرت الكثير من الحقوق للأسير، ويأتي هذا كتطور طبيعي في ظل اهتمام القانون الدولي بالإنسان أياً كان وتوفير الحقوق له .والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية كانت سباقة لهذه المبادئ منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان، حيث وجهت بمعاملة الأسرى معاملة إنسانية والاهتمام بهم ورعايتهم كما جاء في قوله تعالى: «ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً (8)إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً (9)» الآيتان (9-8) من سورة الإنسان.

د .محمد عمر الإدريسي*

ونحن حين نتحدث عن القانون الدولي الإنساني المتمثل في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة1949 م والبروتوكولين الملحقين بها لعام1977 م، لا بد وأن نتناول القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك للترابط الوثيق جداً بينهما من جهة ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية والتي سيدور محور الحديث عنها بخصوص أسرى غوانتانامو هي شريك أصيل في الاثنين معاً بالتزامها باتفاقيات جنيف الأربع لسنة1949 م، إضافة إلى توقيعها على اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية لعام1966 م، والتي تنضوي تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يعنى بالفرد وحقوقه الأساسية وتوفير الضمانات التي تؤدي إلى تمتع الفرد بهذه الحقوق، والذي نما وتطور بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام1948 م، فالهدف الأساسي للقانونين واحد، فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يحفظ ويصون الإنسان وحقوقه في حالة السلم، وبحكم أن هذا الهدف مطلوب ومرغوب في حالتي السلم والحرب كان لابد من رعايته في الحالتين، ولذا اتخذت حماية الإنسان وحقوقه في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة صفة إنسانية ولذلك سمي القانون الدولي الإنساني، لأنه يهدف لحماية الإنسان وحقوقه سواء كان مدنياً مسالماً أو محارباً يحمل السلاح.

ومن كل ذلك نجد أن الأسرى والمحتجزين في غوانتانامو يجب أن يتمتعوا بالحقوق التي كفلتها لهم اتفاقيات جنيف الأربع لسنة1949 م والبروتوكولين الملحقين بها لعام 1977م، والتي لا توجد فيها نصوص تجيز سجن أفراد مدنيين بصفة دائمة وفي ظل ظروف قاسية دون توجيه اتهام أو محاكمة لهم، وهذا ما يتنافى مع التزامات أمريكا، فهي إضافة لاتفاقيات جنيف فإنها ملتزمة بالأحكام الواردة في اتفاقية الحقوق السياسية والمدنية لعام 1966م، والتي دخلت حيز النفاذ بالنسبة لها في 8 سبتمبر1998 م.

وبالرجوع لأحكام هذه الاتفاقية نجد أن من ضمنها الفقرات (أ،ب،ج) من المادة الثالثة التي تقرر ضمان كل دولة توفير وسائل فعالة للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذه الاتفاقية حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الشخصية، وأن تكفل لكل شخص متظلم البت في حقوقه التي انتهكت من سلطة قضائية، مع كفالة السلطات المختصة إنفاذ الأحكام الصادرة لمصلحة المتظلمين .وتنص المادة السابعة من الاتفاقية على عدم جواز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو الإحاطة بالكرامة. وتقرر المادة التاسعة حق كل فرد في الحرية والأمان، وعدم توقيفه أو اعتقاله تعسفاً، مع وجوب إبلاغ الشخص بأسباب توقيفه والتهمة الموجهة إليه، وتقديمه إلى القاضي سريعاً، ومحاكمته خلال مدة معقولة، ومن حق كل من كان ضحية توقيف غير قانوني الحصول على تعويض. وتقرر المادة الرابعة عشرة من ذات الاتفاقية أن قضية الشخص محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون، ويعتبر كل متهم بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم .وأوردت هذه المادة العديد من الضمانات التي تشمل إعلامه سريعاً ومفصلاً بالتهمة الموجهة إليه وأسبابها وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإعداد دفاعه واختيار محام ومحاكمته حضورياً دون تأخير، ومناقشته للشهود.

وسبق للإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن نص في مادته الثانية على أن » لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون تمييز»، ونصت المادة (3) على أن «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه» وجاءت المادة الخامسة لتحظر التعذيب حيث نصت على أنه «لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المحطة بالكرامة»، وتحدثت المادة التاسعة عن عدم جواز القبض على الإنسان أو نفيه تعسفاً، وقررت المادة الحادية عشرة مبدأ البراءة فنصت على «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه ».

ومن كل ذلك نخلص إلى أنه من مبادئ العدالة أن يطبق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على محتجزي غوانتانامو، بما في ذلك اتفاقيات جنيف واتفاقية الحقوق السياسية والمدنية لعام1966 م، والدستور الأمريكي الذي يقرر حماية الحريات الأساسية للأفراد دون تفرقة في المعاملة بسبب الجنس أو الأصل أو الديانة، وعدم سلب أو تقييد حرياتهم إلا باتباع الإجراءات القانونية Due process ، وخاصة التعديل السادس من الدستور الذي يعطي للمتهم الحق في الحصول على محاكمة سريعة وعادلة وعلنية في جميع الجرائم من محكمة محايدة، وإخباره بالتهمة الموجهة إليه وسبب اتهامه والشهود ضده، مع حقه في الحصول على شهود لصالحه، ومحامٍ للدفاع عنه، وإحالة المحتجز إلى القضاء المختص ليظهر البريء من المجرم وينال كل مذنب عقابه .ولكن ما جاء في صحيفة الوطن في العدد 2092الصادر في1427/5/26هـ، على لسان المحتجز اليمني كرامة خميس الذي أعيد إلى وطنه بعد قضاء ثلاث سنوات في غوانتانامو، وما ذكره من تعرضه لأقصى أنواع التعذيب من قبل السلطات المسئولة عن معتقل غوانتانامو مع زملائه الآخرين، هذا إضافة إلى تدنيسهم للمصحف الشريف، فهذا يشكل مخالفة صريحة لهذه المواثيق الدولية.

ولذلك فالإجراءات المتبعة حالياً مع الأسرى وطريقة معاملتهم قد ولدت قلقاً واهتماما دولياً، ولاقت اعتراضات كثيرة من قبل الجميع، ومنهم الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورؤساء الدول، حيث دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى إغلاق سجن غوانتانامو، ووصفت الرئيس الأمريكي السابق كارتر بأنه وصمة عار في جبين الولايات المتحدة، هذا إضافة إلى اعتراضات لجان وهيئات حقوق الإنسان، حيث طالبت منظمة العفو الدولية السلطات الأمريكية بإغلاق غوانتانامو، هذا وقد ذكرت أليسا مايسيمون مديرة منظمة «هيومن رايتس فيرست» في واشنطن «أن احتجاز أشخاص لمدة غير محدودة دون السماح لهم بالاتصال بعائلاتهم وفي غياب عملية قانونية منتظمة أو عناية طبية مستقلة كلها عوامل تؤدي إلى كارثة»، ليس هذا فحسب بل إن الرئيس الأمريكي بوش نفسه صرح مؤخراً بأن «المعتقل أعطى فرصة لانتقاد الولايات المتحدة لفشلها في الحفاظ على القيم التي تدّعيها».

وختاماً، فإننا ندعو السلطات الأمريكية المتخصصة إلى معاملة الأسرى المحتجزين المعاملة الإنسانية التي تنسجم وقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ودستور الولايات المتحدة وسياستها المعلنة مما سيكون له انعكاساً طيباً على كافة الأصعدة، كما ندعوهم لتسليم المحتجزين إلى دولهم لتقوم بالتحقيق معهم لإخلاء سبيل البريء ومحاكمة المتهم.

*عضو متعاون بالجمعية
وعضو مجلس الشورى

# غوانتانامو وتآكل القوة الناعمة الأمريكية

في عام 2004 نشر جوزيف ناي أحد أبرز منظري العلاقات الدولية كتابا بعنوان (القوة الناعمة) طور فيه هذا المفهوم الذي قدمه قبل خمسة عشر عاما وأصبح من أهم المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية. عرّف «ناي» القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة على تحقيق ما تريده من غيرها من الدول من خلال الجاذبية والإقناع. في المقابل فإن استخدام الدولة لقدراتها العسكرية والاقتصادية تجاه غيرها من الدول لتحقيق أهدافها أصبح يعرف بالقوة الخشنة. ووفقا لـ(ناي) فإن الدولة تمتلك ثلاث وسائل لدفع غيرها للقيام بما تريد: (1) التهديد بالقوة العسكرية (2) تقديم الدعم والمساعدات المالية (3) الجاذبية والإقناع. و في حين تعتمد القوة الخشنة على العناصر التقليدية مثل القدرات العسكرية والاقتصادية، فإن مصادر القوة الناعمة تتمثل في الثقافة والقيم والجاذبية السياسية والسياسة الخارجية المتوازنة. و يرى ناي أن تفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة لم يعتمد على قدراتها العسكرية والاقتصادية فقط بل كان نتاجاً لرصيدها من القوة الناعمة والمتمثل في قيم « الحرية ، المبادرة، الاستقلالية الفردية...» و النظام السياسي الديمقراطي التي جعلتها مثالاً «تهوي» إليه القلوب وتنجذب إليه النفوس في الكثير من مناطق العالم. إلا أن هذه القوة الناعمة والقدرة على الجاذبية أصيبت بنكسة كبيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر نتيجة السياسات الأمريكية المكونة لمشروع الحرب على الإرهاب.

د. صالح بن محمد الخثلان

لقد قام هذا المشروع على عناصر القوة الخشنة وبدأت واشنطن في سلسلة إجراءات للانتقام و تأديب العالم وتلقين الدرس لمن يجهل التفوق العسكري الأمريكي. ونتج عن الحرب على أفغانستان واحتلال العراق وما تسببت فيه من معاناة ومصائب لهذه الدول تراجع نصيب الولايات المتحدة من القوة الناعمة وفقدت القيم الأمريكية جاذبيتها والنظام السياسي مصداقيته وزاد العداء لواشنطن، حيث أصبح قاسما مشتركا في كافة مناطق العالم على اختلاف الثقافات والانتماءات. إلا أن أكثر ما أصاب الصورة الأمريكية الجذّابة وأفقد واشنطن قوتها الناعمة كانت ممارسات التعذيب التي تعرض لها المعتقلون في معتقل غوانتانامو وكذلك فضائح سجن أبي غريب، حيث كشفت عن سلوكيات تنم عما يشبه الحالة المرضية عند ممارسيها من الجنود الأمريكيين.

و رغم إنكار الإدارة الأمريكية للاتهامات الموجهة لها بممارسة التعذيب في معتقل غوانتانامو، إلا أن تقارير صدرت عن مؤسسات حقوقية دولية استندت إلى شهادات بعض من أطلق سراحهم أكدت تعرض المعتقلين لممارسات تعذيب جسدي ونفسي طوال فترة اعتقالهم. ما تعرض له السجناء – و لا يزالون– في معتقل غوانتانامو وفي سجن أبي غريب وغيره من السجون السرية التي أقامتها الاستخبارات الأمريكية في الكثير من الدول لم يكن مجرد اجتهادات فردية من قبل القائمين على تلك السجون بل– وكما كشف تقرير صحفي نشرته مجلة النيويوركر– كان تنفيذا لبرنامج منظم في التحقيق صمم بناء على دراسات نفسية وثقافية اعتمدت على أطروحات عنصرية عن العرب والمسلمين. لقد كشف ذلك التقرير أن الجهات العسكرية الأمريكية استفادت في تصميم هذا البرنامج من كتاب صدر قبل ثلاثة عقود بعنوان « العقل العربي» روّج لأطروحات حول الشخصية العربية، من أبرزها أن الإنسان العربي لا يفهم سوى القوة، وأن طريقة التربية للأطفال العرب جعلت من العيب والإذلال المرتبطين بالجنس نقطة الضعف الرئيسية عند العرب كافة. هذا الكتاب أصبح –كما أشار التقرير– « إنجيل» المحافظين الجدد حول السلوك العربي. ولعل هذا ما يفسر مركزية الجنس في ممارسات التعذيب النفسي التي تعرض لها المعتقلون في سجن أبي غريب وغوانتانامو.

و نتيجة لهذه الممارسات (اللاإنسانية) تكونت حالة عداء شعبي لواشنطن عبرت عنها مظاهرات معادية للولايات المتحدة ، وانتقادات حادة أظهرتها استطلاعات الرأي. ولم تعد المعارضة محصورة في الجماهير، حيث بدأت الحكومات الغربية مؤخرا تعبر صراحة عن ازدرائها لما يحدث في غوانتانامو وتشارك المؤسسات الحقوقية في المطالبة بإغلاقه.

إن الولايات المتحدة تقف اليوم أمام تحدٍ صعب جدا لاستعادة قوتها الناعمة والتخلص من وصمة معتقل غوانتانامو التي لطخت الصورة الأمريكية، ولعل الخطوة الأولى تتمثل في إطلاق سراح المعتقلين كافة وإغلاق المعتقل الرهيب.

* رئيس لجنة الرصد والمتابعة

## كيف يستفيد المحامين من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؟

اسم الكتاب: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
المؤلف: جمال عبدالعزيز
جهة الإصدارة: مشاركة بين الباحث ومركز حقوق السجناء

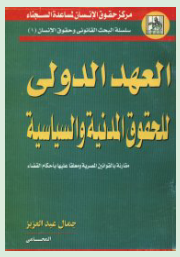

*غلاف الكتاب*

عدد الصفحات: 139 صفحة من الحجم الكبير
موضوع الكتاب:
يتناول الكتاب ظهور فكرة حقوق الإنسان في بداياتها وكيف ظهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟، ثم يتناول بالتفصيل أهم الحقوق التي يتناولها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مثل: الحماية من التعذيب، حرية الرأي والتعبير، وحقوق السجناء .. إلخ.

## الحق في المياه من أهم الحقوق الإنسانية

اسم الكتاب: الحق في المياه (منظمة الصحة العالمية)
عدد الصفحات: 56 صفحة من القطع الصغير
جهة إصداره: مركز حابى للحقوق البيئية
تاريخ الإصدار: عام 2003
ترجمة: رشا صلاح

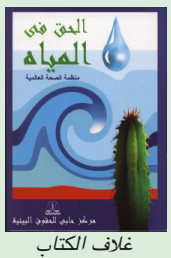

*غلاف الكتاب*

الكتيب ترجمة لأحد إصدارات منظمة الصحة العالمية حول الحق في المياه، ويتناول الكتاب في خمسة فصول هذا الحق كأحد أهم الحقوق الإنسانية، حيث يتناول الفصل الأول مقدمة عن المياه كحق إنساني وعدداً من النصوص الدولية المتعلقة بهذا الحق. أما الفصل الثاني فيناقش بعض المواد التي وردت في التعليق العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. كما يتناول الفصل الثالث عرضاً للفئات المتضررة من جراء نقص المياه الآمنة في العالم. بينما يناقش الفصل الرابع مسئولية الحكومات في توفير المياه للأفراد. ويختتم الفصل الخامس بإيضاح دور المؤسسات المختلفة والمواطنين في حماية هذا الحق.

## عهد حقوق الطفل في الإسلام(1-2)

إن الدول الأطراف في هذا العهد إيماناً منها بأن الإسلام بقيمه ومبادئه يشكل أنماط السلوك للمجتمع المسلم بما يوفر له الأمن والاستقرار ويحقق له التقدم والازدهار في كنف الأسرة التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع.
وانطلاقاً من الجهود الإسلامية المعنية بقضايا الطفولة التي ساهمت في بلورة اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م، التي أبرمت في إطار الأمم المتحدة. ومراعاة لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي المحددة في ميثاقها وقرارات قممها ومؤتمراتها الوزارية والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الدول الأعضاء بها. وتأكيداً للمبادئ الواردة في إعلان دكا لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن المؤتمر الإسلامي الرابع عشر لوزراء الخارجية في ديسمبر 1983م، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الذي أقره المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية بالقرار رقم (49-19- س 1990م)، وفي إعلان حقوق الطفل ورعايته في الإسلام الذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي السابع بالقرار رقم 16-7- ث (ق.ا)(1994م).
وتأكيداً للدور الحضاري التاريخي للأمة الإسلامية، ومساهمة في الجهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإيماناً منها أن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام هي جزء منه، لا يملك أحد تعطيلها أو خرقها أو تجاهلها.
ووعياً منها بجسامة المسؤولية تجاه الطفل على وجه الخصوص إذ هو طليعة مستقبل الأمة وصانع غدها.
وسعياً إلى تطوير الأداء الإسلامي في قطاع الطفولة بغية ملاءمة الأطر والآليات لمواجهة حجم التغيرات والتحولات المتسارعة وانعكاساتها على هذا القطاع. وإدراكاً منها أن أولى خطوات العمل الجاد تبدأ بالاستبصار الواعي بأهم التحديات المتراكمة والمتوقعة التي تواجه الأمة وعلى رأسها الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع دور الأسرة، وضعف مشاعر الانتماء وتفكك الروابط الأسرية وتراجع دور القيم والمفاهيم وقصور الخدمات الصحية والتعليمية، واستمرار ظاهرة الأمية، فضلا عن الآثار السلبية الناجمة عن التطور المتسارع في العلوم والاتصالات وثورة المعلومات مع استمرار وجود أنماط سلبية من التقاليد الموروثة.
وآخذا في الاعتبار تحمل الأطفال – باعتبارهم من الكيان الهش في المجتمع – لأكبر قسط من المعاناة نتيجة للكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مما ينجم عنه ظواهر مأساوية تتمثل في اليتم والتشرد، واستغلال الأطفال في أعمال عسكرية أو قاسية أو خطرة أو غير مشروعة، فضلا عن معاناة الأطفال اللاجئين والموجودين في السجون والرازحين تحت ظروف الاحتلال، والمشردين والمفقودين نتيجة النزاعات المسلحة أو المجاعات، مما أسهم في ازدياد ظاهرة العنف بين الأطفال، وزيادة أعداد المعاقين منهم بدنياً وذهنياً واجتماعياً.
وإيمانا منها أن الأمر يقتضي اتخاذ موقف يكرس الالتزام بحقوق الطفل ويؤكد العزم على مواصلة الجهد لتفعيل هذه الحقوق وتذليل العقبات التي تعترض طريق الأمة. وثقة منها أن الأمة لديها من الإمكانات والمقومات ما يكفل لها التغلب على الصعوبات التي تواجهها، بما يتوفر لديها من قيم دينية واجتماعية سامية، تمثل فيها الأسرة والطفل مكانة مميزة دعائمها المودة والرحمة، ومن موارد بشرية مهمة تتيح لها إمكانية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.
وإذ تقر بحق الطفل في أن تترعرع شخصيته في بيئة عائلية تسودها القيم الأصيلة والمحبة والتفاهم بما يمكنه من ممارسة حقوقه دون أي تمييز. ومساندة منها للخطط والبرامج والمشروعات الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة في العالم الإسلامي، بما في ذلك بلورة تشريعات أو نظم وطنية تكفل ممارسة الطفل لحقوقه الكاملة. واعتباراً لكون هذا العهد يؤكد على حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وأحكامها مع مراعاة التشريعات الداخلية للدول، وكذا مراعاة حقوق أطفال الأقليات والجاليات غير المسلمة تأكيدا للحقوق الإنسانية التي يشترك فيها الطفل المسلم وغير المسلم... اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى: تعريف الطفل
لأغراض هذا العهد. يعني الطفل: كل إنسان لم يبلغ سن الرشد وفقاً للقانون المطبق عليه.

المادة الثانية: المقاصد
يهدف هذا العهد إلى تحقيق المقاصد التالية: 1- رعاية الأسرة وتعزيز إمكاناتها، وتقديم الدعم اللازم لها للحيلولة دون تردي أوضاعها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية، وتأهيل الزوجين لضمان قيامهما بواجبهما في تربية الأطفال ونمائهم بدنيا ونفسيا وسلوكيا. 2- تأمين طفولة سوية وآمنة وضمان تنشئة أجيال من الأطفال المسلمين يؤمنون بربهم، ويتمسكون بعقيدتهم ويخلصون لأوطانهم، ويلتزمون بمبادئ الحق والخير فكرا وعملا والشعور بالانتماء إلى الحضارة الإسلامية. 3- تعميم وتعميق الاهتمام بمرحلة الطفولة والمراهقة ورعايتها رعاية كاملة، بما ينشئ أجيالا صالحة لمجتمعهم. 4- تعميم التعليم الأساسي الإلزامي والثانوي بالمجان لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الجنسية أو الدين أو المولد أو أي اعتبار آخر، وتطوير التعليم من خلال الارتقاء بالمناهج والمعلمين، وإتاحة فرص التدريب المهني.
5- توفير الفرصة للطفل لاكتشاف مواهبه وإدراك أهميته ومكانته في المجتمع، من خلال الأسرة والمؤسسات المعنية، وتشجيعه للمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. 6- توفير الرعاية اللازمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولمن يعيشون في أحوال صعبة ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى ذلك.
7- تقديم المساعدة والدعم الممكنين للأطفال المسلمين في جميع أنحاء العالم بالتنسيق مع الحكومات أو من خلال الآليات الدولية.

المادة الثالثة: المبادئ
لبلوغ المقاصد الواردة في المادة الثانية يجب:
1- احترام أحكام الشريعة الإسلامية ومراعاة التشريعات الداخلية للدول الأعضاء.
2- احترام أهداف ومبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي.
3- إعطاء أولوية عليا لحقوق الأطفال، ومصالحهم، وحمايتهم، وتنميتهم.
4- المساواة في الرعاية والحقوق والواجبات بين الأطفال.
5- مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.
6- مراعاة ثوابت الأمة الإسلامية الثقافية والحضارية.

المادة الرابعة: واجبات الدول
تعمل الدول الأطراف على ما يلي:
1- احترام الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد، واتخاذ التدابير اللازمة لنفاذه، وفقا لإجراءاتها الداخلية. 2- احترام مسؤوليات وحقوق الوالدين أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، وفقا لإجراءاتها الداخلية بما تقتضيه مصلحة الطفل. 3- إنهاء العمل بالأعراف أو التقاليد أو الممارسات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا العهد.

المادة الخامسة: المساواة
تكفل الدول الأطراف تساوي جميع الأطفال بمقتضى التشريع في التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا العهد، بغض النظر عن الجنس أو المولد أو العرق أو الدين أو اللغة أو الانتماء السياسي، أو أي اعتبار آخر يقوم في حق الطفل أو الأسرة أو من يمثله شرعاً أو قانوناً.

المادة السادسة: الحق في الحياة
1- للطفل الحق في الحياة، منذ كونه جنيناً في بطن أمه، أو في حال تعرض أمه للوفاة، ويحظر الإجهاض، إلا في حالات الضرورة التي تقتضيها مصلحة الأم أو الجنين أو كليهما وله حق النسب والتملك والميراث والنفقة. 2- تكفل الدول الأطراف مقومات بقاء الطفل ونمائه وحمايته من العنف وسوء المعاملة والاستغلال وتردي أحواله المعيشية والصحية.

المادة السابعة: الهوية
1- للطفل الحق منذ ولادته في اسم حسن وتسجيله لدى الجهات المختصة وتحديد نسبه وجنسيته ومعرفة والديه وجميع أقاربه وذوي رحمه وأمه من الرضاعة.
2- تحافظ الدول الأطراف على عناصر هوية الطفل، بما في ذلك اسمه، جنسيته، وصلته العائلية وفقاً لقوانينها الداخلية، وتبذل مساعيها الحثيثة لحل مشكلة انعدام الجنسية لأي طفل يولد على إقليمها، أو يولد لأحد رعاياها خارج إقليمها.
3- الطفل المجهول النسب ومن في حكمه، له الحق في الكفالة، والرعاية دون التبني وله الحق في اسم ولقب وجنسية.

المادة الثامنة: تماسك الأسرة
1- تحمي الدول الأطراف، الأسرة من عوامل الضعف والانحلال، وتعمل على توفير الرعاية لأفرادها والأخذ بأسباب التماسك والتوازن بقدر الإمكانات المتاحة.
2- لا يفصل الطفل عن والديه على كره منهما، ولا تسقط ولايتهما عليه إلا لضرورة قصوى ولمصلحة الطفل وبمسوغ شرعي، ووفقاً للإجراءات الداخلية، ورهناً بقواعد قضائية تتاح فيها الفرصة ليبدي الطفل أو الوالدان، أحدهما أو كلاهما أو من يمثله، أو أحد أعضاء الأسرة طلباته.
3- تراعي الدول الأطراف في سياستها الاجتماعية مصالح الطفل الفضلى، وإذا اقتضت فصله عن والديه، فلا يحرم من إقامة صلة بهما.
4- يسمح للطفل بمغادرة دولته للإقامة مع والديه أو أحدهما في دولة أخرى، ما لم يكن قد تم فصله عنهما وفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة، أو تعارضت المغادرة مع القيود المفروضة وفقاً للإجراءات السارية داخل الدولة.

المادة التاسعة: الحريات الخاصة
1- لكل طفل قادر حسب سنه ونضجه تكوين آرائه الخاصة وحق التعبير عنها بحرية في جميع الأمور التي تمسه، سواء بالقول أو الكتابة أو أي وسيلة أخرى مشروعة، وبما لا يتعارض مع الشريعة وقواعد السلوك. 2- لكل طفل الحق في احترام حياته الخاصة، ومع ذلك فللوالدين، ولمن يمثله شرعا، ممارسة إشراف إسلامي إنساني على سلوك الطفل، ولا يخضع الطفل في ذلك إلا للقيود التي يقرها النظام، واللازمة لحماية النظام العام أو الأمن العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

المادة العاشرة: حرية التجمع
لكل طفل الحق في تكوين أو الانضمام لأي تجمع مدني سلمي بما يتفق مع القواعد الشرعية أو القانونية والنظامية في مجتمعه وبما يتناسب مع عمره ولا يؤثر على سلوكه وصحته وأسرته وتراثه.

## استشارات

*** أرسلت إلينا القارئة (س ، ع) بالسؤال التالي : أنا متزوجة من مواطن سعودي ومقيمة في المملكة منذ 3 سنوات وأرغب في الحصول على الجنسية السعودية، فهل هناك ما يمنع من حصولي على الجنسية ؟**

– أختي الكريمة: إن حصولك على الجنسية السعودية يخضع لعدة ضوابط حددتها اللائحة التنفيذية لنظام الجنسية العربية السعودية وفقاً للمادة ( 21 ) ، والتي جاء فيها أن المرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي تمنح الجنسية بقرار من وزير الداخلية بموجب المادة ( 16 ) من النظام إذا قدمت طلباً بذلك وتوفرت الضوابط التالية: ثبوت قيام العلاقة الزوجية على الوجه الشرعي، وأن تعلن تنازلها عن جنسيتها الأصلية أمام قاضٍ أو كاتب عدل، وأن يكون الزواج وفق التعليمات المنظمة لزواج السعودي من أجنبية، وأن تقدم إقراراً بأنه لم يسبق الحكم عليها بحكم قضائي في جريمة جنائية أو أخلاقية، إضافة إلى عدم وجود ملاحظات أو قيود مسجلة عليها لدى الجهات المختصة، وأن تكون مقيمة في المملكة، وأن يمضي على الزواج مدة ( 5 ) سنوات على الأقل ويمكن الاكتفاء بمضي جزء من هذه المدة وفق التفصيل التالي :
أولاً: مضي ( 4 ) سنوات على الزواج إذا لم تنجب وتحققت حالة أو أكثر من الحالات التالية: أ- إذا كان أحد إخوتها أو إحدى أخواتها تحمل الجنسية السعودية.ب- إذا كانت مولودة في المملكة من أبوين أجنبيين .ج- إذا كان الزوج من أقاربها. د- إذا كان الزوج من أصحاب المهن مثل ( الأطباء والمهندسين ). هـ- إذا كان فارق السن بينها وبين زوجها لا يتجاوز ( 5 ) سنوات.
ثانياً: مضي ( 3 ) سنوات على الزواج إذا تحققت إحدى الحالات التالية:أ- إذا لم تنجب ولها أكثر من أخ أو أخت يحمل الجنسية السعودية. ب- إذا أنجبت ولداً واحداً وليس لها أقارب سعوديين.
ثالثاً: مضي ( سنتين ) على الزواج إذا لم تنجب وكانت أمها تحمل الجنسية السعودية ولم تتوفر لديها شروط المادة ( 8 ) من النظام .
رابعاً: مضي (سنة واحدة ) على الزواج إذا أنجبت ولداً واحداً وتحققت حالة أو أكثر من الحالات التالية : أ- إذا كان أحد إخوتها أو إحدى أخواتها تحمل الجنسية السعودية.ب- إذا كانت مولودة في المملكة من أبوين أجنبيين.ج- إذا كان الزوج من أقاربها. د- إذا كان الزوج من أصحاب المهن مثل ( الأطباء والمهندسين ) . هـ- إذا كان فارق السن بينها وبين زوجها لا يتجاوز ( 5 ) سنوات .
خامساً: يكتفى بالمدة التي مضت على الزواج إذا تحققت إحدى الحالات التالية :
أ. إذا كان والدها سعودياً بالتجنس ولم تحصل على الجنسية تبعاً له.ب- إذا أنجبت أكثر من ولد .ج- إذا أنجبت ولداً واحداً وكانت أمها سعودية. د- إذا أنجبت ولداً واحداً وكان لها أكثر من أخ أو أخت يحمل الجنسية السعودية . هـ. إذا كانت مولودة في المملكة من أم سعودية وتتوفر لديها شروط المادة (8) من النظام.
سادساً: تحتسب مدة الزواج السابقة من زوج سعودي لغرض إكمال المدة المقررة إذا كان لها أولاد من زوجها السابق .

*خالد بن عبدالرحمن الفاخري*
*أمين عام لجنة الرصد والمتابعة*

*لاستفساراتكم القانونية يرجى التواصل على البريد الإلكتروني:*
*K_ss11@yahoo.com*

### تحت شعار (صوت الطالب حق.. والاستماع إليه واجب)

# 400 طالب يعبرون عن حقوقهم في المنتدى الطلابي الثالث بجدة

جدة - حقوق:

مساهمة منها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية مهارات الحوار لدى الطلاب، نظمت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة يوم الثلاثاء 1427/4/11هـ الملتقى الطلابي الثالث تحت شعار (صوت الطالب حق.. والاستماع إليه واجب) بمشاركة أكثر من (400) طالب من طلاب المرحلة الثانوية.

الملتقى الذي عقد على مسرح مدينة الملك فهد الساحلية، وبحضور مدير عام التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله بن محمد الهويمل، يهدف إلى تدريب الطلاب على التعبير عن آرائهم ومطالبهم بلغة راقية، وحوار مثمر، كما يهدف إلى التعرف على هموم الطلاب وتطلعاتهم لما يجب أن تكون عليه المدرسة والبيئة المدرسية.

ناقش الملتقى في جلسته الأولى أوراق عمل عن «المدرسة التي نريد» قدمها كل من الطلاب: علي الشقيري، أسامة الدعيجي، عبدالله الصاعدي، عبدالرحمن أبو خضير، عبدالإله الأحمري، وأدارها الطالب علي التركي، وريان العارف مقرراً .

وفي الجلسة الثانية قدم الطلاب: عبدالله المالكي، سعد الشهري، أحمد سمير فايد، أحمد الحارثي، وليد السلمي، ومحمد الشهراني أوراق عمل عن الطلاب والمجتمع المدرسي، وعن المدرسة والمجتمع المحلي، وعن الإبداعات الطلابية، وقد أدار الجلسة الطالب معتز الزيد، ورشيد أبو العلا مقرراً.

أما الجلسة الثالثة فقد خصصت لمحاضرة عن «حقوق الطلاب» لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور بندر الحجار، غير أن ظروفه الخاصة منعته من المشاركة، وحل بديلاً عنه الإعلامي والمعلم حسين شاهين، حيث تحدث عن أهمية احترام الطلاب لمعلميهم وإيجاد الصيغة المناسبة من قبل الطلاب للمطالبة بالاحتياجات وفق الإمكانيات المتاحة.

وقد أسهمت هذه الجلسات في معرفة واقع المدرسة الحالية وما يجب أن تكون عليه، كما تعرف الطلاب والمشاركون على طبيعة علاقة الطالب بالمجتمع المدرسي، وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحلي.

ومن خلال أوراق العمل والحوارات والمشاركات خرج الملتقى بالتوصيات التالية:

– زيادة الاهتمام بالأجهزة الموجودة في المعامل.
– تحفيز المدارس للقيام بالرحلات الترفيهية والعلمية.
– تكثيف الدورات التأهيلية للمعلمين لتطوير أدائهم في الصف.
– كسر الحاجز الوهمي بين المدير والطلاب، وذلك بالحوار البنّاء وتعزيز التواصل الإيجابي مع الطلاب.
– التركيز على موضوعات الفهم في المناهج الدراسية.
– زيادة حصص القرآن الكريم ودمجها مع مادة التفسير.
– إعادة النظر في النظام الدراسي الجديد المطبق في بعض المدارس الثانوية وحل الصعوبات.
– إشاعة روح الانسجام بين المجتمع المدرسي طلاباً ومعلمين وهيئة إدارية.
– إعادة تأهيل بعض المعلمين وتطوير أدائهم بالتدريب والدورات المميزة لتحسين المخرجات الطلابية.
– الاهتمام بتنمية المواهب والإبداعات الطلابية وتحفيزهم للقيام بالابتكارات العلمية.
– إشراك الطالبات في الملتقى القادم.
– يكون محور اللقاء القادم عن مستقبل التعليم في المملكة.
– إنشاء جمعية تطوعية من الطلاب للعناية بالمدارس.
– استمرار هذا الملتقى السنوي والتجديد فيه.
– رفع برقية شكر لسعادة الدكتور بندر الحجار ضيف الملتقى الذي لم يتمكن من المشاركة لظروفه الصحية.

وإعداد خطاب شكر لسعادة الأستاذ حسن شاهين الذي شارك بديلاً عن الضيف، وكانت مشاركة إيجابية ومتميزة.

تخلل الملتقى معرض لإبداعات الطلاب في فنون الشعر والخط العربي والأناشيد الوطنية، واختتم بتكريم المشاركين ومدارسهم على الجهود المبذولة نحو تفعيل هذا الملتقى.

## ثلاث مطبوعات جديد من سلسلة (حقوق )

الرياض – حقوق:

استكمالا لجهود الجمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، شرعت الجمعية في إصدار سلسلة (حقوق) التثقيفيه وبدأتها بطباعة الإصدارات الثلاثة الأولى منها، وهي: الإصدار الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإصدار الثاني: إعلان القاهرة لحقوق الإنسان، الإصدار الثالث: الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وكانت لجنة الثقافة والنشر قد قررت في وقت سابق إصدار هذه السلسلة التوعوية لنشر الثقافة الحقوقية من خلال تيسير سبل الاطلاع على الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك الأنظمة واللوائح المحلية في مجال حقوق الإنسان، وذلك بنشرها في كتيبات مناسبة توزع على المهتمين والجمهور العام، وتعد هذه الإصدارات الثلاثة استهلالاً لسلسلة مستمرة من الإصدارات الكثيرة التي تعتزم الجمعية نشرها.

## نافـــذة

### المجلس الجديد.. وأمريكا

انطلقت يوم التاسع عشر من يونيو فعاليات مجلس حقوق الإنسان الجديد، وافتتح دورته الأولى في جنيف، وانتخب السفير المكسيكي لويس الفونس دي ألبا أول رئيس للمجلس بالتزكية، وشاركت المملكة في أول اجتماعاته بصفتها عضوا منتخبا، والمعروف أن المجلس الجديد هو نتاج أكثر من خمسة أشهر من المفاوضات بالأمم المتحدة ليحل محل لجنة حقوق الإنسان السابقة، وقد صوتت الجمعية العامة في منتصف مارس الماضي على إنشاء المجلس بأغلبية ساحقة تكونت من 170 صوتا، ومعارضة 4 دول فقط هي «الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، ومارشال أيلاند، وبالاو» بينما امتنعت عن التصويت ثلاث دول هي «إيران وفنزويلا وبيلاروسيا».

المعارضة الأمريكية تحديدا تنطلق من مخاوف مردها الاتهامات التي دمغت عمل لجنة حقوق الإنسان السابقة، حيث كانت متهمة بالكيل بمكيالين عند مراجعة تقارير الدول المختلفة، وكانت تخضع لحد كبير للنفوذ الغربي، وهي التهم التي اتفقت عليها جميع المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة تقديم مشروعه الجديد الذي قال عنه «إنه قرار تاريخي، يمنح الأمم المتحدة فرصة طال انتظارها لتنطلق انطلاقة جديدة في سعيها إلى تدعيم حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم».

أما رئيس المجلس الجديد دي ألبا فقال في أول خطاب له إن المجلس فرصة لتعزيز حقوق الإنسان، وطالب بأن يتحول المجلس الجديد من الأقوال إلى الأفعال، كما طالب بضرورة تطوير آليات واستحداث أساليب عمل جديدة والاتفاق على جدول أعمال متوازن يعطي كل الحقوق في كل البلدان أهمية متكافئة.

الأمل هو أن يحقق المجلس الجديد الأهداف المرجوة، وأن تتحقق له الاستقلالية، وأن يعطي قضايا حقوق الإنسان في كل الدول اهتماماً متوازناً، وأن يغير الطريقة السابقة للجنة والتي تريدها أمريكا أن تستمر، فيستخدم مكيالاً واحداً، واحداً فقط، عبر الزمان وعبر المكان وعبر الإنسان. هذا ما نرجوه، ونخشى أن هذا هو ما تخشاه الولايات المتحدة.

*أ.د. عبدالرحمن العناد*
*رئيس لجنة الثقافة والنشر*

هيئة التحرير

حقوق
نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن آراء أصحابها

المشرف العام
د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

رئيس التحرير
أ.د. عبدالرحمن بن حمود العناد
رئيس لجنة الثقافة والنشر
aalenad@yahoo.com

مدير التحرير
عبدالله بن ناصر العتيبي
otaibi01@hotmail.com

سكرتير التحرير
عبداللطيف دغريري
allatif2005@hotmail.com

موقع الجمعية: WWW.NSHRSA.ORG

عناوين الجمعية:
المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض هاتف: ٠١٢١٠٢٢٢٣ فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ ص.ب: ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة: حي المحمدية-طريق مكة النازل هاتف: ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس: ٠٢٦٢٢٧٢٣٥ - ٠٢٦٢٢٧٢٣٥ ص.ب: ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان: هاتف: ٠٧٣١٧٥٥٦٦ / ٠٧٣١٧٠٠٤٤ فاكس: ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب: ٤٧٦
فرع المنطقة الشرقية: هاتف: ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ فاكس: ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

ردمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧

تصميم وإخراج
مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام
ASBAR CENTER FOR STUDIES, RESEARCH & COMMUNICATIONS